الأمم المتحدة S/PV.7257

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٥٧
الجمعة، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت/السيد ويلسون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد دي أنتوينو
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة جاكوبون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/558)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/558)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

وفقا للمادة ٣٩ للنظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، للمشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ظريف، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر نظام التداول عن بُعد من بريشتينا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أنور خوجة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/558، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الأسف الشديد أن أرى لزاما علي أن أبدأ ملاحظاتي اليوم بتناول موجز للحوادث التي وقعت في كوسوفو وحولها على مدى الـ ٣٦ ساعة الماضية قرب قريتي أورلوفاتش وكوشتوفي/كوستوفي، وأسفرت على الأقل عن ثلاثة قتلى، بمن فيهم ضابط شرطة صربي وجرح ثلاثة آخرين بعيار ناري. وفي حين أن أجهزة إنفاذ القانون والوجود الدولي ما زالا يحددان التفاصيل، تشير المعلومات الأولية إلى احتمال أن أشخاصا مسلحين ضالعين في قطع الأخشاب غير القانوني هم المسؤولون عن الحوادث.

وللأسف، تحدث نتائج مأساوية من هذا القبيل عند ارتكاب الأنشطة الإجرامية الخطيرة. ومع ذلك، وفي المناطق الحساسة مثل المكان حيث وقعت تلك الحوادث، ينبغي الحرص أيما حرص على عدم إطلاق العنان للتكهنات بدوافع سياسية، لكي يتسنى للوكالات الفنية القيام بعملهم وتقديم مرتكبي هذه الجرائم والعنف إلى للعدالة.

وأود، في هذا السياق ذاته، أن أعرب عن أعمق مشاعر التعاطف مع أسرة ضابط الشرطة الصربي الذي سقط أثناء أداء مهامه.

وأود، أولا وقبل كل شيء، إذ انتقل إلى أحدث تقرير (S/2014/558) وهو المعروض على المجلس اليوم، أن أهنئ الناخبين والمؤسسات والزعماء السياسيين في كوسوفو على النجاح في إجراء الانتخابات العامة في ٨ حزيران/يونيه، التي عقدت للمرة الأولى في جميع أنحاء كوسوفو تحت إطار قانوني موحد وبصورة سلمية وجيدة التنظيم.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للدور البناء الذي أدته القيادة في بلغراد في تشجيع الناخبين من صرب كوسوفو على المشاركة الكاملة في الانتخابات. وأثني على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي للدور الهام الذين قاما به في تيسير وتنظيم الانتخابات العامة، وفي تعزيز شفافيتها ومساءلتها.

ومن أجل الاستفادة بالكامل من النجاح الذي حققته تلك العملية، فقد انضممت إلى العديد من الآخرين في حث

الزعماء السياسيين في كوسوفو على جعل تشكيل حكومة كوسوفو المقبلةأهم الأولويات الملحة.

وحكمت المحكمة الدستورية، في قرارها الصادر يوم الثلاثاء، بأن انتخاب رئيس الجمعية العامة في ١٧ تموز/يوليه غير دستوري، وطلبت من الجمعية العامة استكمال دورتها الدستورية لكي تنتخب، في أقرب وقت ممكن، رئيس الجمعية ونائبه عملا بالدستور والنظام الداخلي للجمعية العامة.

إن المضي قدما على وجه السرعة في أعقاب ذلك القرار سيصب في مصالح أبناء شعب كوسوفو على أفضل وجه، وسيكون دليلا آخر على النضج عملياتهم السياسية.

وكما يعلم المجلس، فقد قطعت بلغراد وبريشتينا شوطا كبيرا منذ العام الماضي نحو تطبيع العلاقات بينهما، بما في ذلك عن طريق مشاركتهما البناءة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ويمثل قيام البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو باعتماد القوانين البلدية، في أيار/مايو، خطوة هامة إلى الأمام.

ويدرك كلا الجانبين أن الالتزام بالتنفيذ الكامل للاتفاق الموقع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ على أرض الواقع، لا يمكن التحقق منه إلا من خلال إجراءاتهما الملموسة والواضحة للعيان في هذا السياق، سيكون إحراز تقدم في تشكيل رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، عنصرا ضروريا للحفاظ على الزخم الإيجابي وتعزيز احتمالات تحقيق المزيد من التطبيع. ويحدوني الأمل في أن أعضاء المجلس سيشجعون بالإجماع كلا الطرفين على استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى بمجرد تشكيل الحكومة المقبلة في بريشتينا.

إن أعمال الفوضى والعنف المؤسفة التي ارتكبت أثناء المظاهرة التي جرت في ٢٢ حزيران/يونيه في ميتروفيتشا الجنوبية تبرز التقلب الذي لا يزال ماثلا على الانقسام بين الشمال والجنوب في منطقة ميتروفيتشا. والسلوك غير الموفق في هذه الحالة لم يؤجج التوتر على نطاق أوسع، ويعود الفضل في ذلك بقدر كبير إلى التدخل الفعال المتسم بالمهنية من قِبل شرطة كوسوفو، فضلا عن قوة كوسوفو، ووقوف بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو مستعدة كقوة احتياطية.

ومع ذلك تبقى اليقظة عن كثب أمرا ضروريا لحماية الإنجازات التي تحققت واستمرار التقدم المحرز في الحوار. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأحث جميع الأطراف على معالجة المسائل المتصلة بالجسر الرئيسي في ميتروفيتشا، وأي أعمال بناء أخرى متنازع عليها، من خلال الحوار القائم على الاحترام.

وتمثلت خطوات بناءة من هذا القبيل في اجتماعي ٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس بشأن هذا الموضوع بين وزير البيئة والتخطيط العمراني في كوسوفو ورئيس بلدية ميتروفيتشا الشمالية، فضلا عن الاجتماع الذي عقده الفريق العامل المعني بهذه المسألة بتيسير من الاتحاد الأوروبي في ٢٢ تموز/يوليه. وجنبا إلى جنب مع تلك الاجتماعات، ينبغي الاستفادة بصورة كاملة من جميع القنوات المحلية للتواصل والاتصال من أجل معالجة المسائل على أرض الواقع التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الحياة اليومية وعلى تصورات المجتمعات المحلية.

وفي شمال كوسوفو، أدت أوامر إلقاء القبض التي طلبها مؤخرا ممثل للادعاء في بعثة الاتحاد الأوروبي وأصدرها أحد قضاة الإجراءات التمهيدية في البعثة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية ضد رئيسي البلدية الحالي والسابق لزوبين بوتوك إلى زيادة كبيرة في مشاعر عدم ارتياح السكان المحليين تجاه بعثة الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من انتقاد هذه التطورات الأخيرة في البيان المشترك الصادر اليوم، فقد عبر رئيسا البلدية الحالي والسابق وأعضاء مجالس البلديات الشمالية الأربعة عن استعدادهم لمواصلة التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي.

وإذ أؤكد باستمرار على الأهمية البالغة لاحترام الاستقلال القضائي، لا يسعني إلا أن أذكر أن ثقة الجمهور في النظام

سيتم تعزيزها كثيرا عندما تكون النظرة السائدة عن إقامة العدل أنها تجري بطريقة مهنية وعلى وجه السرعة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أرى أن محاكمة خمسة من صرب كوسوفو متهمين بارتكاب جرائم حرب وقتل قد بدأت جلساتها يوم الثلاثاء في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية بعد فترة طويلة شابتها تكهنات غير مفيدة.

وكان البيان الصادر في ٢٩ تموز/يوليه متضمنا النتائج التي توصل إليها رئيس هيئة الادعاء في فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات ذا أهمية كبيرة وطويلة الأجل بالنسبة لعملية تحقيق العدالة والمصالحة في كوسوفو. وعلى الرغم من أنه لن يتسنى توجيه مزيد من الاتهامات قبل إنشاء محكمة متخصصة، يمثل البيان في حد ذاته علامة بارزة أخرى على صعيد تعزيز سيادة القانون وفرصة تاريخية لمواصلة تضميد الجراح الناجمة عن الحرب. وكان مما أثلج صدرنا الاستجابات الفورية من جميع الجهات لبيان رئيس هيئة الادعاء. فقد أكدت سلطات كوسوفو مؤخرا من جديد التزامها بمواصلة التعاون الكامل مع فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات. وبمجرد دخول جمعية كوسوفو طور التشغيل الكامل، من المتوقع أن تتحرك بسرعة لاعتماد التشريعات اللازمة لضمان عمل المحكمة بكامل طاقتها في أوائل العام القادم.

وبخصوص التقدم المستمر المحرز في تحديد مصير المفقودين، فقد تم الانتهاء من أعمال استخراج الجثث من مقلع حجارة رودنيتشا في بلدية راسكا الصربية في ٢٢ آب/أغسطس بحضور خبراء في الطب الشرعي من حكومة كوسوفو، وذلك بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أن أنوه مع التقدير الكبير بالجهود التي بذلتها بلغراد وبريشتينا من أجل ضمان تنفيذ العملية بطريقة مهنية وغير مُسيسة. وإذ نستعد للاحتفال باليوم الدولي للمفقودين غدا، أود أن أكرر دعوتي إلى جميع الأطراف لمواصلة العمل على النحو ذاته واحترام المعاناة التي تكابدها أسر الضحايا.

لقد أظهرت الفترة المشمولة بالتقرير أن تشابك الأزمات المستمرة في جميع أنحاء العالم يؤثر أيضا على كوسوفو. وأود أن أشيد بالمبادرة التي اتخذتها الرئيسة يحيى أغا والإجراءات الفعالة التي اتخذتها شرطة كوسوفو وأجهزة الأمن للتصدي لاتجاهات التطرف العنيف ومنع بعض سكان كوسوفو من المشاركة في الصراعات الدائرة في كل من سوريا والعراق. وخلال هذا الصيف، أسفرت عمليات شرطية واسعة النطاق عن إلقاء القبض على عدد كبير من الأشخاص يشتبه في دعمهم للمنظمات المتطرفة أو مشاركتهم في هذه الحروب الخارجية. وأود أيضا أن أشيد بالتواصل الوثيق بين الطائفة الإسلامية في كوسوفو وقادتها، وكذلك بالموقف العلني الذي اتخذته القيادات الدينية والعلمانية الأخرى كي تنأى بنفسها تماما عن هذا التطرف.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تركيز مواردها على تعزيز جهود المصالحة بين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو. وأكملت البعثة بنجاح برنامجها لتدابير بناء الثقة لعام ٢٠١٣-٢٠١٤، وهي تشرع الآن في تنفيذ مبادرات أخرى استنادا إلى الأسس التي قامت عليها المشاريع المُنفذة. ونجري حوارا مع شركائنا الدوليين من أجل تيسير ودعم مبادرات مماثلة في جميع أنحاء كوسوفو، ولا سيما في الشمال.

ومع ذلك، لا بد لي من الإعراب عن القلق فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي والديني في كوسوفو. فعلى الرغم من العديد من الإعلانات الصادرة عن السلطات البلدية، لم يُنشأ بعد مجلس حماية قرية هوتشا آي مادهي/فيليكا هوتشا التاريخية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البناء غير القانوني في المناطق المحمية الخاصة، بما في

ذلك تلك المحيطة بموقع دير فيسوكي ديتشاني المسجل في قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمواقع التراث العالمي – لا يزال يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة على أرض الواقع. والسلطات المعنية في كوسوفو لم تتخذ بعد تدابير إنفاذ حازمة وفعالة ضد هذه الأنشطة.

منذ صدور التقرير السابق، لم تتم ملاحظة إحراز تقدم يُذكر فيما يتعلق بعملية عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم، حيث انخفض عدد المشردين داخليا العائدين إلى كوسوفو بنسبة ٣٥ في المائة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٤ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد شعرنا بخيبة أمل كبيرة إزاء الاحتجاج العدائي للسكان المحليين أمس على زيارة تمت الموافقة عليها لمجموعة من المشردين داخليا إلى موشتيشت للاحتفال بعيد أرثوذكسي في ٢٨ آب/أغسطس. ومع ذلك، فإنني ممتن لملاحظة الرد العلني القوي والسريع من جانب وزير شؤون المجتمعات المحلية والعائدين في أعقاب الحادث مباشرة. كما أرحب بالقرار المتخذ مؤخرا لتأجيل طرد حوالي ٥٠ شخصا من صرب كوسوفو المشردين داخليا العائدين من مركز جماعي في بلدية شتيربتشي، وأواصل حث السلطات في بريشتينا وفي البلدية على إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة. وعموما، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الاستباقية من أجل معالجة مسألة حقوق المشردين داخليا قبل عودتهم وبعدها.

تؤيد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تأييدا تاما العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية أشتون في تيسير الحوار السياسي الرفيع المستوى وتنفيذ اتفاقاته التاريخية، الأمر الذي يعزز إلى حد كبير منظور الاتحاد الأوروبي الاستراتيجي لكل من بلغراد وبريشتينا. وفي ضوء ذلك، أود أن أشير إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو في بروكسل في ٢٥ تموز/يوليه. ولا يزال إظهار الالتزام في جميع أنحاء المنطقة بالسير على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يشكل قوة دافعة لإحداث تغييرات سياسية ومؤسسية واجتماعية – اقتصادية إيجابية. وهذا أمر ضروري كذلك لتحقيق هدف المجلس المتمثل في التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة كوسوفو. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة ملتزمة بتنفيذ ولايتها في العمل على تحقيق هذا الهدف.

أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، ولجميع أعضاء المجلس على دعمكم المستمر لعمل البعثة. وستجلب الفترة المقبلة المزيد من التحديات التي تتطلب مواصلة مشاركتكم النشطة مع الطرفين للتشجيع على التنفيذ الكامل للاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ولدعم عمليات فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات وإنشاء المحكمة المتخصصة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الشركاء المحليين والدوليين من أجل دعم جميع العمليات الحيوية وفقا للولاية المسندة إليها، وبذل جهودها في دعم التقدم السياسي الذي يجري تحقيقه والمساعدة على التصدي للتحديات القصيرة الأجل والحد منها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أحيي المجلس وأعضاء مجلس الأمن، وأن أشكركم على اهتمامكم المستمر بمسألة كوسوفو وميتوهيا. ويسرني جداً أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لمخاطبة هذه الهيئة فيما يتصل بالجهود التي بُذلت برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى حل دائم ومستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا، وهي جهود ما برحت تبذل لمدة ١٥ عاما.

إنني مقتنع بأننا جميعا نتفق مع التقييم القائل بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم بدور رئيسي في تهيئة الظروف من أجل التعايش السلمي لسكان كوسوفو وميتوهيا، وتوفير حياة آمنة ومأمونة لجميع طوائفهما واحترام حقوقهم الإنسانية. إن صربيا تتعاون بحسن نية مع الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا، وترغب في زيادة تعزيز وإثراء هذا التعاون. ونقدر الجهود التي استثمرها السيد فريد ظريف في تنفيذ ولاية البعثة والتنسيق الدولي المدني والوجود الأمني. كذلك نقدر مساهمات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، من قبيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، والوكالات المتخصصة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تعمل من خلال بعثاتها، وبرعاية الأمم المتحدة، والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كلها تمثل الأجزاء الرئيسية المكونة لتلك المكاتب في الإقليم الجنوبي من صربيا.

إن الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي تم في إطاره التوصل إلى الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل العام الماضي، يهدف إلى إيجاد حلول عملية للمسائل التي تعوق الحياة الطبيعية لسكان كوسوفو وميتوهيا. وتتوقع صربيا من الاتحاد الأوروبي الاستمرار في تيسير ذلك الحوار. ونعتقد أن النتائج التي حققتها صربيا حتى الآن في اعتماد القيم والمعايير الأوروبية وإحراز مزيد من التقدم على مسارها الأوروبي تمثل الإطار الصحيح لتهيئة بيئة مناسبة للعيش لأبناء كوسوفو وميتوهيا. وفي هذا الصدد، نتفق مع التقييم الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2014/558)، ومفاده أن التزام بلغراد وبريشتينا بالتكامل الأوروبي مع الاقتران بالاستمرار في الانخراط الفاعل قوة دافعة حاسمة من أجل تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

إن صربيا ملتزمة التزاما راسخا باستمرار الحوار البناء مع بريشتينا على جميع المستويات وبتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وقد أوفت بحسن نية بالالتزامات الناشئة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار. ومما يؤسف له أنه لم يكن بالإمكان القيام بهذا التقييم فيما يتصل بجانب بريشتينا. إذ أنها لم تتخذ بعد الخطوات الضرورية للتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل، بما في ذلك اعتماد قانون للعفو العام، والميزانية، والحكم الذاتي المحلي. ولم يطرأ أي تحسن على بناء الثقة جراء المشاكل التي تواجه المسؤولين الصرب في رحلاتهم إلى كوسوفو أو ميتوهيا. في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، على سبيل المثال، وفي ٢٥ حزيران/يونيه مُنع الموظف الصربي المكلف بالتنسيق ديان بافيسفيتش من دخول الإقليم.

بالإضافة إلى النظر في التقارير الفصلية في جلسات مجلس الأمن، لا يمكن أن تتحقق النظرة المستنيرة في الحالة في كوسوفو وميتوهيا إلا بمراعاة الصورة الأوسع لمستوى إدماج السكان الصرب وغيرهم من السكان من غير الألبان في التدفقات الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم. إن تلك الصورة تكشف عن وجود فجوة كبيرة بين المعايير الدولية والإطار القانوني والحالة في الميدان، حيث تتسم الحالة بوقوع حوادث بين الطوائف العرقية، ووجود قضايا الملكية التي لم تحل بعد، ومحدودية حصول أفراد الجاليات غير الألبانية على الخدمات من المؤسسات العامة، فضلا عن انعدام الثقة بعمل تلك المؤسسات. لا يزال الوضع في كوسوفو وميتوهيا صعباً. إذ أن الصرب يعيشون في حالة خوف دائم، بينما نسبة البطالة في المجتمعات المحلية الصربية عند مستويات أعلى من أي وقت مضى. تلك هي جميع العقبات التي تعترض تطبيع العلاقات وبناء الثقة بين المجموعات الإثنية وتشكل تهديدا محتملاً للاستقرار والأمن في السياق الإقليمي الأوسع.

تم اقتحام أربعة منازل للعائدين من أبناء الصرب ونهبها في قرية ليفوسا التابعة لبلدية بيتش في ليلة ١٨ ١٩ حزيران/يونيه. لقد عاد حوالي ٢٠ شخصا من الصرب إلى القرية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تخويف الصرب العائدين لثنيهم عن العودة إلى ديارهم. إن الاعتقالات التعسفية للصرب المحليين لم تساعد على تحسين مناخ عدم الثقة، من قبيل اعتقال جوفيكا ديانوفيتش ودوردي بويكوفيتش من بلدة بريلودجيه، وبوجكوفيك من قرية بابين موست التي تقع بالقرب من أوبيليك. وأود أن أذكر بشكل خاص قضية أوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية الصربية للديمقراطية والعدالة، المعتقل رهن التحقيق منذ شهر كانون الثاني/يناير الماضي للاشتباه باشتراكه في جرائم مزعومة وقعت خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. أما أوليفر إيفانوفيتش فلا يزال محتجزاً، في حين لم توجه إليه تهمة إلا في منتصف آب/أغسطس. وقدمت حكومة صربيا ضمانات على أنه سيحضر المحاكمة، لذلك فإن رفض الإفراج عنه ينم عن عدم الاحترام لحكومة صربيا التي ساهمت مساهمة كبيرة جدا في تطبيع العلاقات. ونطالب بإطلاق سراح أوليفر إيفانوفيتش.

ولم يتم بعد استكمال البيانات عن عدد الجرائم ذات الدوافع العرقية المرتكبة ضد أفراد الجاليات غير الألبانية، ومن دون تفسير لذلك، حيث لم يجر التحقيق في الهجمات التي وقعت على الصرب وممتلكاتهم وتكليل تلك التحقيقات بالنجاح. ومن الجدير بالذكر أن النسبة المئوية لاكتشاف ومحاكمة مرتكبي الاعتداءات على السكان الصرب والطوائف الأخرى غير الألبانية، في السنوات الـ ١٥ الماضية، تقترب من الصفر. أما الأشخاص الذين شاركوا في أعمال العنف ذات الدوافع العرقية في آذار/مارس ٢٠٠٤، وهي المذبحة الوحيدة التي ارتكبت على الأرض الأوروبية في القرن الحادي والعشرين، فقد تمت محاكمتهم على جرائم تتعلق بالإخلال بالسلم والنظام العام ووفقا لإجراءات المدنية.

في الوقت نفسه، لا تتوفر سجلات عامة عن أي هجمات ذات دوافع عرقية تُشن على الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية. ولا يجري الإفصاح عن نطاق ونوع تلك الهجمات التي تصنف بوصفها جرائم عامة. وهكذا فإن الرسالة المرسلة إلى الصرب وغيرهم من غير الألبان، وبصورة خاصة إلى العائدين مفادها أنهم ليسوا موضع ترحيب. لذلك نجد أنه يتم التغاضي عن الجرائم ذات الدوافع الإثنية، بينما يتم التسامح مع الاعتداءات التي تُرتكب ضد أفراد الجاليات غير الألبانية.

لم يتم بعد اكتشاف ومحاكمة مرتكبي أعمال القتل والاختطاف والهجمات على الصرب التي ارتكبت منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩. لذلك، تابعت صربيا باهتمام التحقيق الذي أجرته فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي ورئيس هيئة الادعاء كلينت وليامسون المعني بالتحقيق بالادعاءات الواردة في تقرير السناتور السويسري ديك مارتي الصادر في عام ٢٠١٠ والذي اعتمد في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وعنوان التقرير: ”المعاملة اللاإنسانية للناس والإتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أقر بالجهود التي يبذلها رئيس هيئة الادعاء وليامسون وجميع أعضاء فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات بالتفصيل في الادعاءات الواردة في تقرير السناتور السويسري مارتي فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها أعضاء ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو ضد الصرب وطائفة الروما وألبان كوسوفو وميتوهيا .

نحن لم نفاجأ بكونهم يواجهون العديد من العقبات أثناء عملهم، وفي الأكثر فيما يتعلق بتخويف الشهود وإتلاف الأدلة. ونقبل مع التقدير النتيجة التي خلص إليها وليامسون، رئيس هيئة الادعاء، ومؤداها أنه تم جمع ما يكفي من الأدلة لإصدار لوائح اتهام ضد قادة جيش تحرير كوسوفو المسؤولين عن اضطهاد الصرب، وطائفة الروما وأعضاء الطوائف الأخرى

غير الألبانية، فضلا عن ألبان كوسوفو وميتوهيا. كما نفهم من البيان الذي أدلى به رئيس هيئة الادعاء، (S/2014/558، المرفق الثاني) فإن حملة الاضطهاد المذكورة شملت القتل؛ وحالات الاختطاف؛ وحالات الاختفاء القسري؛ والاعتقالات غير القانونية في المخيمات، في كوسوفو وميتوهيا على حد سواء، وفي ألبانيا؛ ارتكاب العنف الجنسي وأشكال أخرى من المعاملة اللاإنسانية، مثل التهجير القسري، وتدمير الكنائس وغيرها من المواقع الدينية. وقد أدى ذلك إلى التطهير العرقي الواسع النطاق للسكان الصرب وطائفة الروما في أجزاء من كوسوفو وميتوهيا جنوب نهر إيبار. ونتفق في الرأي مع التقييم القائل بأن طبيعة تلك الجرائم الواسعة النطاق والمنهجية تشكل أساسا للمحاكمة على جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

بالتأكيد، أن البيان الذي أدلى به رئيس هيئة الادعاء عن نتائج التحقيق يمثل حتى الآن إسهاما هائلا في إثبات مسؤولية قادة جيش تحرير كوسوفو عن الجرائم التي ارتكبت ضد السكان، ولا سيما السكان غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. بيد أن العدالة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا مثل الذين ارتكبوا جرائم جسيمة أو أمروا بارتكابها – قادة جيش تحرير كوسوفو – أمام المحاكم. ولذا تتوقع صربيا إنشاء محكمة خاصة قريبا – لا يتجاوز بداية عام ٢٠١٥ – ليتسنى توجيه الاتهام لقادة جيش تحرير كوسوفو المشتبه بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، من بين جرائم أخرى. ونحن مقتنعون بأن جميع البلدان التي تحترم القانون الدولي سوف تصر على ذلك.

إن الطابع الواسع النطاق للجرائم المرتكبة وجسامتها والوارد ذكرها في البيان الذي أدلى به رئيس هيئة الادعاء تقتضي خاتمة قضائية، واستنادا إلى ذلك وحده، يمكنها إقامة العدل وإحلال السلام لعدد كبير من الضحايا وأسرهم. وفي ذلك الصدد، نوجه نداء قويا إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي لكي تقوم من جانبها بكل ما يلزم من أجل إنشاء محكمة خاصة في بداية السنة المقبلة. يجب أن لا يُسمح، كما كان عليه الحال في إجراءات المحكمة حتى الآن، بسبب تخويف الشهود، أن تجري تبرئة الأفراد المسؤولين بسبب الافتقار إلى الأدلة. بل يجب أن يُحاكم جميع المتورطين في عمليات الترهيب.

في الوقت نفسه، يجب علينا أن نوحد قوانا لتحديد مصير الأشخاص المفقودين. كما ورد في البيان الذي أدلى به رئيس هيئة الادعاء وليامسون، فإنه لم يجرِ القيام بما فيه الكفاية في هذا الصدد، ولا بد من بذل جهود إضافية.

إن صربيا، كما فعلت في الماضي، ستبذل قصارى جهدها ليتسنى تقديم أدلة إضافية فيما يتعلق بالإتجار بالأعضاء. ومن الضروري أيضا أن تبذل بلدان أخرى جهودا للتمكين من تقديم الأدلة على الاتجار بالأعضاء إلى المحكمة الخاصة.

وبما أن البدء بعمل المحكمة الخاصة يعتمد بصورة جزئية على القرارات التي يجب اتخاذها في بريشتينا، نحض جميع الجهات الفاعلة السياسية في كوسوفو وميتوهيا على أن تبقي في الأذهان أن عملها بقلب مخلص سيكون محوريا في خدمة العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة.

لقد تابعنا مع القلق محاكمة ما يسمى بمجموعة درينيتشا التي بدأت في أيار/مايو الماضي أمام المحكمة الابتدائية في كوسوفسكا وميتروفيتشا للأسباب التي ذُكرت في التقرير المعروض علينا.

وتمكن ثلاثة من سبعة أعضاء في جيش تحرير كوسوفو السابق ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام من الفرار من المؤسسة التي كانوا يتلقون فيها العلاج الطبي. وقيمت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو نتائج التحقيق الداخلي في هذه القضية بانها سيئة ولا تتضمن معلومات ذات أهمية رئيسية.

وأود أن أشير إلى مسألة أخرى أُثيرت في التقرير المتصل باعتماد قانون تعديل القوانين المتعلقة بولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ويغير القانون تكوين دوائر المحاكم التي تنظر في القضايا الجنائية والمدنية التي تقع في نطاق اختصاص بعثة الاتحاد الأوروبي، بحيث يكون عدد قضاة مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية دائما أكبر من عدد قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي. وأذكر تلك الحالة على وجه الخصوص لأن القضايا التي نظرت فيها الدائرة الخاصة لمحكمة كوسوفو العليا فيما يتعلق بوكالة الخصخصة في كوسوفو، والقضايا المعروضة أمام هيئات الاستئناف المتصلة بقرارات لجنة المطالبات المتعلقة بالممتلكات في كوسوفو لا تزال هي القضايا التي يمثل فيها الصرب وغير الألبان الأطراف المتضررة في معظم الأحيان.

وإذ نضع في الاعتبار أهمية تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي، لا سيما الجزء المتصل بالتحقيقات المناسبة والمحاكمة وإنفاذ الأحكام على مرتكبي جرائم الحرب والإرهاب والجريمة المنظمة والفساد والجرائم العرقية والاحتيال المالي والاقتصادي والجرائم الخطيرة الأخرى، فإن مسألة استعداد الأجهزة القضائية للاضطلاع بحياد وأمانة ومهنية بالمهام الموكلة اليها أمر هام للغاية بكل تأكيد. وأؤكد على هذا لأن تقرير كوسوفو المرحلي لعام ٢٠١٣ الصادر عن المفوضية الأوروبية يبرز الحاجة إلى تحسين إنفاذ الأحكام المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والعديد من قضايا الممتلكات التي لم يبت فيها المتصلة تحديدا بالتعويض عن الأضرار والنزاعات العرقية، التي ما فتئت متأخرة بدون مبرر.

وفي ذلك الصدد نؤكد على أهمية مواصلة مراقبة وتقييم أعمال مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والأجهزة القضائية وغيرها من الأجهزة والتقييم الكافي لمستوى استعدادها لتولي الاختصاصات التنفيذية التي تتمتع بها حاليا بعثة الاتحاد الأوروبي، على نحو ما نص علية قرار إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي الصادر في حزيران/يونيه الماضي. وأود أن أذكر أعضاء مجلس الأمن، الهيئة التي اتخذت القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو برئاسة الممثل الخاص للأمين العام، بأن الاختصاصات التي يتمتع بها الممثل الخاص لا يجوز نقلها إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة إلا بموافقة الممثل الخاص. وكون تلك الاختصاصات موكلة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لا ينتقص من سلطات الممثل الخاص ومسؤوليته.

لقد كانت الحوادث التي وقعت حول الجسر في كوسوفسكا ميتروفيتشا خلال حزيران/يونيه الماضي بمثابة تذكير بالشوط الذي لا يزال يلزم أن تقطعه الطوائف في كوسوفو وميتروفيتشا نحو تحقيق المصالحة. وكانت إزالة الحواجز من الجانب الشمالي للجسر على نهر إيبار عملا من أعمال حسن النية من جانب السكان الصرب المحليين. وخلافا لذلك العمل، لم يكن رد فعل زملائهم السكان الألبان يتسم بحسن النية و لم يضف سوى إلى تعميق التعصب.

وأحد أسباب إصرار صربيا على عدم تقليص وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا هو تحديدا اضطراب الحالة في المقاطعة. وتتسم بأهمية بالغة ثقة الطوائف الصربية والطوائف غير الألبانية الأخرى بالبعثة باعتبارها ضامنا لبقاء هذه الطوائف. وفي ذلك السياق، يجب ألا نسمح بإضعاف الدور الموكل إلى بعثة الأمم المتحدة، وهي الضامن والأساس لأنشطة جميع البعثات الدولية الأخرى في كوسوفو وميتوهيا.

وننظر مع شعور بالقلق إلى المحاولات الرامية إلى تهميش بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة – أي، محاولة تقليص قوام البعثة، على السواء في عدد موظفيها الدوليين الأساسيين وأنشطتها في الميدان. ونأمل، بالرغم من تخفيض الميزانية مقارنة بالعام الماضي، ألا تؤثر ميزانية البعثة، التي اعتمدت

في حزيران/يونيه الماضي، تأثيرا سلبيا في إنجاز المهام الملموسة للبعثة، بما في ذلك عملية التحقق من عدد العائدين والمشردين داخليا وحماية طوائف الأقلية.

إن حكومة جمهورية صربيا ملتزمة التزاما تاما بتطبيع العلاقات مع بريشتينا، وهو ما أكدته دعوتها الصرب الذين لديهم أماكن إقامة مسجلة في كوسوفو وميتوهيا إلى المشاركة في الانتخابات العامة المبكرة في ٨ حزيران/يونيه. وللأسف، واجه الأشخاص الذين يحملون الجنسية الصربية، لا سيما المشردين داخليا، في محاولتهم ممارسة حقوقهم في التصويت عوائق عديدة مرة أخرى، من التفسير المشكوك فيه للأحكام الانتخابية إلى الطعون في الاعتراف بحقهم في إدراج أسمائهم في قوائم المقترعين.

وإجمالا، أرسل ٣٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، منهم ٢٦ ٠٠٠ من الأجزاء الوسطى لصربيا، طلباتهم للتصويت إلى اللجنة المركزية للانتخابات. ومن ضمن ٢٦ ٠٠٠ طلب لم يقبل سوى نصف الطلبات، في حين وجهت الطلبات المرفوضة إلى إجراء للاستئناف. واعتمدت اللجنة المركزية للانتخابات ٢٠٠ استئناف من ٩ ٠٠٠. وتقلص عدد الصرب الذين يتمتعون بحق التصويت مقارنة بعددهم في الانتخابات المحلية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وحقيقة أن عددا يبلغ ٢ ٠٠٠ من المتوفين أُدرجوا في قائمة المقترعين وانه حتى بعد شطب أسمائهم لا يزال عدد المقترعين المسجلين أكبر من عدد سكان كوسوفو وميتوهيا ذات دلالة بحد ذاتها.

وتجري مناقشة قانون الانتخابات العامة الجديد في البرلمان وفي وقت دعي إلى إجراء انتخابات مبكرة: و لم يصدر القانون. ولعدم وجود قانون جديد، قررت اللجنة المركزية للانتخابات اللجوء إلى أحكام التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٢ مما أسفر عن نتائج سلبية لعدد من المرشحين من الطائفة الصربية. وعلى وجه التحديد، بذلك تركت قائمة المبادرة المدنية الصربية وهي ناقصة ستة مقاعد برلمانية إضافية.

وبعض أحكام مشروع قانون الانتخابات العامة تقلص بصورة مباشرة مستوى حقوق التصويت لأفراد طوائف الأقلية في كوسوفو وميتوهيا. واعتقد اننا جميعا يكمن أن نتفق على أن حالة قبول الحوار ومشاركة أفراد الطائفة الصربية في أعمال مؤسسات المقاطعات التي قلص نطاق حقوقهم فيها لا يمكن تبريرها من الناحية السياسية.

وفي البلديات ذات الأقلية الصربية في الجزء الشمالي للمقاطعة، استوفيت الشروط لإنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية، على نحو ما نص عليه اتفاق بروكسل. ونتوقع من بريشتينا استكمال عملية ما بعد انتهاء الانتخابات في المستقبل المنظور من أجل التمكن من إنشاء الجماعة، أي، اعتماد الإطار القانوني اللازم لتنفيذ اختصاصات الجماعة. وسيكون ذلك مؤشرا حقيقا على التزام بريشتينا بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها والإسهام في تعزيز الثقة بمؤسسات المقاطعات، ويمثل خطوة هامة في اتجاه إحراز التقدم في الحوار المتبادل.

وأود على وجه الخصوص أن ألفت انتباه المجلس إلى حالة المشردين داخليا وحقيقة أن معالجة حالتهم تتوقف إلى حد كبير على أعمال الأطراف الفاعلة السياسية في بريشتينا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا تشالوكا بياني تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان عن زيارة المقرر الخاص إلى صربيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ودعا المقرر الخاص السلطات في بريشتينا إلى بذل الجهود لكفالة التنفيذ الفعال للحلول القانونية ولتعزيز الإرادة السياسية لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا. كما أشار إلى الحاجة الملحة إلى حل المسائل المتعلقة بالممتلكات.

وتشكل تهيئة الظروف الحقيقة لعود المشردين داخليا إلى ديارهم أحد العوامل الرئيسية في عملية المصالحة. وما فتئت

عود المشردين داخليا إلى كوسوفو وميتوهيا معطلة من جراء العوائق الإدارية إلى درجة أنه لا يمكن فيها للإدارة المؤقتة في بريشتينا الادعاء الصادق بمواصلة التمسك بالديمقراطية والتعددية العرقية. وعمليا، بدلا من تسهيل عودة المشردين داخليا، تشكل الوثائق والإجراءات المطلوبة عوائق لا يمكن تجاوزها لأي عودات، ناهيك عن عودات مستدامة. وبتلك الطريقة، يمارس ضغط ضمني على المشردين داخليا لإدماجهم في المجتمعات المحلية في كوسوفو وميتوهيا، والنتيجة النهائية لهذا هي التغيير القسري للطابع الديمغرافي للمقاطعة.

إن جمهورية صربيا بلد فيه أكبر عدد للمشردين داخليا في أوروبا – ٢٣٠ ٠٠٠، منهم ١٨ ٠٠٠ في كوسوفو وميتوهيا. ووفق تقديرنا، حقق ما بين ٢ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا عودة مستدامة إلى كوسوفو وميتوهيا. وينجم تدني مستوى العودات بشكل أساسي من عدم تهيئة الظروف الأساسية للعودة والحياة الطبيعية، وهو أمر أكدته أيضا تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن. ووفقا للتقرير المعروض علينا، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العودة الطوعية لعدد لا يزيد عن ٤٩ شخصا من المشردين من أعضاء الطوائف غير الألبانية في المدة بين شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه.

ويجري ذلك بالرغم من وجود الإدارة المدنية الدولية، التي تتمثل إحدى مسؤولياتها الرئيسية بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في كفالة العودة المأمونة وبدون عائق لجميع اللاجئين والمشردين داخليا. ومن المؤكد أن تهيئة الظروف للسكان الصرب وغير الألبان الآخرين للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية والحقوق التي يستحقونها باعتبارهم سكانا من غير الأغلبية سيؤدي إلى تحسين المناخ العام لعودة المشردين داخليا.

ولا شك أن البرامج الرامية إلى تعزيز الثقة، التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وغيرها من البعثات العاملة في كوسوفو وميتوهيا، مفيدة في عملية تحقيق المصالحة فيما بين الطوائف، بيد انها غير كافية. ولتهيئة مناخ مستدام للتسامح، يلزم توافر الإرادة السياسية واتخاذ نهج شامل من جانب المؤسسات المؤقتة في بريشتينا. ويفترض انه، بدعم المنظمات الدولية المختصة، ستأخذ السلطات في بريشتينا بعين الاعتبار الجدي التوصيات الواردة في تقييم التنفيذ، على مستوى البلديات، لقانون استعمال اللغات، الذي أصدرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حزيران/يونيه الماضي. وما خلصت اليه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو أن القانون لم ينفذ إلا جزئيا لعدم توافر الإرادة السياسية وعدم الفهم الكامل للالتزام.

وفي تقرير كوسوفو المرحلي لعام ٢٠١٣ الصادر عن المفوضية الأوروبية، ورد ذكر خاص، في جملة أمور، لمشكلة الهجوم المستمر على التراث الديني، لا سيما الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومقابرها. كما يشير التقرير إلى التنفيذ غير المرضي لقانون مكافحة التمييز، وقضايا الممتلكات العديدة التي لم تحسم ا لمعروضة أمام المحاكم والمتصلة بالتعويض عن الضرر والنزاعات العرقية.

كما يسلط الضوء على مشكلة العودة المستدامة وإعادة الإدماج، والتي ما زالت تتفاقم، بسبب استمرار حوادث استهداف العائدين وممتلكاتهم وتراثهم الديني والثقافي وانعدام الفرص الاقتصادية المناسبة.

وليست حقوق الملكية للعائدين هي وحدها التي يستحيل ممارستها وحمايتها في كوسوفو وميتوهيا. فلا يجري القيام بأي شيء إزاء حالات الاتفاقات المزورة لشراء وبيع عقارات مملوكة للصرب بصورة قانونية. وقد نُشر تقرير واحد فقط عن هذه المسألة، ألا وهو، تقرير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو لعام ٢٠٠٩ حول المعاملات الاحتيالية في منطقة بيتش، وهو الاستعراض المنهجي والمفصل الوحيد

لانتهاكات حقوق الملكية للصرب، والذي شمل منطقة واحدة فقط. والاستعراضات الإحصائية للأحكام القضائية والقضايا تخفي الصورة الحقيقية للعدد الكبير من الأحكام التي تُسقط الدعاوى المرفوعة من الصرب بخصوص أضرار لحقت بممتلكاتهم العقارية. وهذه مشكلة هائلة، يبدو أنها ذات دوافع عرقية بالنظر إلى أن الممتلكات التي لحقت بها أضرار تعود حصرا إلى الصرب.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن التقرير لا يتناول سوى عدد القضايا التي أُغلقت ملفاتها. ولا يناقش التقرير سوى الأحكام التي بتت فيها وكالة كوسوفو العقارية وليس عدد الأحكام التي تم إنفاذها، وهو ما كان من شأنه أن يُظهر عمليا عدد الملاك الذين استعادوا ملكية عقاراتهم. وهذه ليست سوى واحدة من القضايا التي أثرت وما زالت تؤثر على عملية عودة المشردين داخليا إلى كوسوفو وميتوهيا من عدة نواح.

وتتمثل إحدى المشاكل الكبيرة المستمرة في عملية الخصخصة التي تضطلع بها وكالة الخصخصة في كوسوفو، والتي كانت تعرف سابقا باسم وكالة كوسوفو الاستئمانية، والتي تتعارض مع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والأوروبية من خلال مواصلة خصخصة الشركات العامة وتلك المملوكة للمجتمع في المجتمعات المحلية الصربية. وبيع هذه الشركات لأشخاص ممن يحملون الجنسية الألبانية يؤدي إلى فقدان الموارد الاقتصادية في المجتمعات المحلية الصربية، كما يؤثر في نزوح السكان الصرب. وجرت أخر حلقة في سلسلة من هذه الأحداث في ٩ حزيران/يونيه، عندما دخل مسؤولون من وكالة الخصخصة في كوسوفو مصنع FDK Lola في شتربتسي وصادروا وثائقه ومفاتيحه وأختامه وفرضوا إجراءاتهم الأمنية ومنعوا العمال الصرب وإدارة المصنع من دخول المبنى. وبالمثل، قررت وكالة الخصخصة في كوسوفو تصفية فندق جونيور (Hotel Junior) في شتربتسي، الذي يضم مركز استيعاب لمجموعة مؤلفة من ٨٥ شخصا من المشردين داخليا والذين سيتعرضون لمزيد من التشريد إذا تمت خصخصة الفندق.

وأود أن أوضح مرة أخرى أن إحدى الأولويات القصوى لجمهورية صربيا تتمثل في التوصل إلى حل دائم لمسألة كوسوفو وميتوهيا من خلال المفاوضات والحوار مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا، مع الاعتراف بالمصالح المشروعة للطائفتين الألبانية والصربية وغيرهما من المجموعات السكانية في كوسوفو وميتوهيا والاحترام الكامل لولاية الأمم المتحدة المُبينة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وصربيا منفتحة على الحوار من أجل إيجاد حل شامل لمسألة كوسوفو وميتوهيا، وذلك في المقام الأول لتحقيق مصلحة مواطنيها. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن وراء جميع خطبنا وتقاريرنا وبياناتنا أشخاص لا يرغبون سوى في تطبيع الأحوال المعيشية لأسرهم ويريدون أن يعملوا ويعلموا أبناءهم وأن يوفروا لهم طفولة سعيدة ومستقبلا آمنا ومضمونا وأن يتمتعوا بجميع الحقوق المكفولة لهم وفقا للمعايير الأوروبية والتي تطمح منطقتنا بأسرها إليها. وهذا ليس أكثر وألا أقل مما نبتغيه جميعا لأنفسنا. ومن ثم، فإن تقاريرنا عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا يجب ألا تتحول إلى مجرد أرقام. وبينما ننظر في كل تقرير دون استثناء عن الحالة في المقاطعة، ينبغي أن نسأل أنفسنا عن إلى أي مدى ساعدنا السكان المحليين على أن يعيشوا حياة أفضل. وأنا لست متأكدا من أن الظروف مواتية لكي يقلل مجلس الأمن من اهتمامه بهذا الموضوع. وللأسف، هذا ما أكده أيضا الحادث الذي وقع بالأمس في منطقة الأمان البرية، والذي قُتل فيه ستيفان سيندليتش، أحد أفراد قوة الدرك الصربية.

لقد أُحرز تقدم كبير، إلا أننا أبعد ما نكون عن الاقتراب من بلوغ هدفنا. وجمهورية صربيا مستعدة لأن تفعل كل ما في وسعها للإسهام في تحسين الحالة في المقاطعة، وذلك

بوصفها دولة مسؤولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وليس كمجرد طرف مهتم بالأمر. وصربيا مستعدة أيضا لبذل أقصى جهودها من أجل تعزيز تحقيق الاستقرار وتطبيع الحالة لأن السلام هو هدفها الرئيسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنور خوجة.

السيد خوجة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي العظيم أن أخاطب مجلس الأمن اليوم وأن أعرض أخر التطورات والتقدم المحرز في جمهورية كوسوفو. فخلال الأشهر الثلاثة الماضية، حدثت تطورات هامة كثيرة أسهمت في إحلال السلام والاستقرار، وكذلك في تعزيز بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو.

ويسعدني أن أطلعكم اليوم على مواضيع تتعلق بتعزيز الدولة داخليا في كوسوفو ومواصلة اندماجها في المجتمع الدولي ونجاحها في التفاوض بشأن مشروع اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي واستمرار حوار كوسوفو مع صربيا بوصفهما دولتين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لإثارة عدد من الشواغل بالنيابة عن حكومة كوسوفو.

وقبل التصدي لتلك المسائل، أود أولا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون والدول الأعضاء حاليا في مجلس الأمن على دعمهم للسلام والتقدم في كوسوفو. وبالنسبة لمواطني كوسوفو، لا تزال الأمم المتحدة رمزا للأمل والسلام والعدالة الدولية.

قبل عقدين من الزمان، أجرى المجلس مناقشات متكررة وتصرف بناء على تلك المناقشات، بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية التي تتناول انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام ميلوسيفيتش. وقد شهد فترة الفصل العنصري في كوسوفو ولفت الانتباه إلى الجرائم التي ترعاها الدولة والتطهير العرقي الذي ارتكبه نظام ميلوسيفيتش. واليوم، بعد ١٥ عاما من انتهاء الحرب وعلى الرغم من التحديات العديدة، تمثل كوسوفو قصة نجاح في بناء الدولة وبناء السلام، وهو أمر لم يكن ليتحقق من دون الدعم النشط من قبل المجتمع الدولي.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، ظلت كوسوفو محافظة على الاستقرار السياسي والاقتصادي وواصلت تعزيز الحكم الديمقراطي. ويتمثل أحد التطورات الرئيسية التي حدثت في الشهور الأخيرة في تنظيم الانتخابات البرلمانية بنجاح. وقد أشادت الأوساط الديمقراطية الدولية، بما في ذلك البعثة الأوروبية لمراقبة الانتخابات، بالانتخابات التي جرت في ٨ حزيران/يونيه لما اتسمت به من مصداقية وشفافية وحسن تنظيم ولتماشيها مع أعلى المعايير الأوروبية. كما شكلت تلك الانتخابات معلما هاما لأنها شهدت، وللمرة الأولى، مشاركة صرب كوسوفو الذين يعيشون في البلديات الشمالية الأربع في انتخاب ممثلين في جمعية كوسوفو.

ونحن حاليا في مرحلة توطيد الجمعية الجديدة. وقد كان للمحكمة الدستورية دور حاسم في هذه العملية عن طريق كفالة وضع أساس ديمقراطي ودستوري للمؤسسات التشريعية والتنفيذية الجديدة في كوسوفو. ومن ثم، فإنه سيجري تشكيل الحكومة الجديدة في كوسوفو قريبا، وهي ستكون حكومة شاملة لجميع الأطراف ومتعددة الأعراق وملتزمة بمواصلة الإصلاحات الشاملة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التشديد على أن كوسوفو تواصل الحفاظ على مستويات عالية من الأمن والاستقرار، وذلك عل الرغم من أن مؤسساتنا ما زالت في طور التكوين.

في ٢٥ تموز/يوليه، وقعت كوسوفو بالأحرف الأولى على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وهذا هو أول اتفاق تعاقدي بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي، وسيوفر إطارا واضحا للإصلاحات والمشاركة السياسية مع

الاتحاد في عملية التكامل. وستكون الخطوة التالية اعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي للاتفاق والتوقيع عليه رسميا. وهذه الخطوة الحاسمة على طريقنا نحو التكامل الأوروبي مؤشر على التقدم الشامل الذي أحرزته كوسوفو في الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي والعلاقات بين الأعراق وتعزيز كيان دولة. والاتفاق يؤكد توجه بلدنا الاستراتيجي ويضعنا على الطريق نحو تحقيق رغبتنا المتمثلة في أن نصبح عضوا كامل العضوية وعلى قدم المساواة في الاتحاد الأوروبي.

وإلى جانب الفوائد السياسية، فإن الاتفاق سيفتح سوق الاتحاد الأوروبي أمام مشاريعنا الصغيرة والمتوسطة الحجم وهو ما سيولد فرص عمل جديدة ويحقق النمو الاقتصادي في كوسوفو. وستواصل كوسوفو، في مسيرتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إظهار مستويات عالية من المسؤولية السياسية والمؤسسية.

سوف نقوم بكل الإصلاحات اللازمة في مجال سيادة القانون ومواءمة تشريعاتنا مع تشريعات الاتحاد الأوروبي. لقد حققت كوسوفو على مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي، تقدما فيما يخص الوفاء بالمعايير المتبقية للسفر بدون تأشيرة في منطقة شنغن داخل الاتحاد الأوروبي. ويظهر التقدم الواضح على مسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي بأن مستقبل كوسوفو الأوروبي آمن.

وبالتوازي مع تعزيز المؤسسات المحلية، أحرزت كوسوفو تقدما في مجال تعزيز موقفها الدولي. وقد اعترفت جمهورية توغو وجزر سليمان خلال الشهرين الماضيين، باستقلال كوسوفو وسيادتها. إننا ملتزمون بتعزيز علاقاتنا الثنائية مع كل الدول البالغ عددها ١٠٨ دول التي اعترفت باستقلال كوسوفو وبدولتها. ويظهر الدعم الدولي غير المسبوق والكبير لدولة كوسوفو، بأن إعلان الاستقلال كان عملا شرعيا وقانونيا، مع قبول دولي واسع النطاق، مما أسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك، تسعى كوسوفو تدريجيا إلى أن تتبوأ مكانها الصحيح في مجتمع الدول الحرة والديمقراطية والمحبة للسلام.

علاوة على ذلك، حققت كوسوفو تقدما فيما يخص زيادة عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية. وأصبحت كوسوفو عضوا كامل العضوية في لجنة فينيسيا، التي هي جزء من مجلس أوروبا، وقد انضمت إلى منظمتين من المنظمات الإقليمية الهامة، هما عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا والمبادرة الإقليمية الخاصة بالهجرة واللجوء واللاجئين. وعززت عضوية كوسوفو في هاتين الهيئتين الإقليميتين، دور كوسوفو الإقليمي في خدمة التعاون الإقليمي البناء. ونعتزم في المستقبل القريب، التقدم بطلب للحصول على العضوية الكاملة في مجلس أوروبا، وهو هيئة إقليمية هامة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. إن كوسوفو تستحق مكانا في مجلس أوروبا، بسبب موقفنا الجغرافي، والأداء الديمقراطي والالتزام بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وسوف تستمر كوسوفو في المضي قدما بتحقيق هدفها المتمثل في الحصول على العضوية الكاملة في المجتمع الدولي. وسيكون ذلك في مصلحة مواطنينا، وسيتيح فرصة للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين، وعلى تحمل المسؤولية الدولية.

كانت كوسوفو ولا تزال ملتزمة للغاية بالحوار مع صربيا الذي يسرّه الاتحاد الأوروبي. ونحن حريصون على تحسين العلاقات بين دولتينا المستقلتين ذواتي السيادة. وجرى حتى الآن، تحقيق نجاح كبير فيما يخص تنفيذ أول اتفاق تم التوصل إليه بين كوسوفو وصربيا في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومع ذلك، هناك المزيد الذي يتعين القيام به. لقد حصلت خلال الأشهر الأخيرة، بعض الحوادث في الجزء الشمالي من كوسوفو الذي يسكنه الصرب، مما أعاق تنفيذ الاتفاقات الفنية والسياسية،

ولم يسهم في تطبيع وتحسين الحياة اليومية للناس. إنني أشير هنا إلى وضع المتاريس على جسر فوق نهر في ميتروفيتشا، والنبرة العدوانية التي أصبح القادة الصرب المحليون يتحدثون بها مؤخرا في الشمال، ضد عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تسعى إلى تعزيز سيادة القانون في كوسوفو.

وأغتنم هذه الفرصة لأدعو السلطات في بلغراد إلى احترام الاتفاقات التي توصلنا إليها، وليس الترويج لزعزعة استقرار الحالة في تلك البلديات. إن حكومة كوسوفو تدين بشدة كل الضغوط المحتملة على موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، عندما يتعلق الأمر باعتقال المجرمين المزعومين العاملين في البلديات الشمالية. علاوة على ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا الشديد إزاء عدم تأييد السلطات الصربية لتنفيذ الاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها في إطار الحوار. وأبطلت المحكمة الدستورية الصربية، هذا العام، الاتفاقات بشأن المسوح والسجلات العقارية، والاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية. وبينما أدخلت كوسوفو جميع التغييرات القانونية اللازمة من أجل التوافق مع الاتفاقات الفنية والسياسية، فإن الأمر نفسه لا ينطبق على صربيا. إننا نحث نظراءنا الصربيين على احترام الاتفاقات المبرمة وإجراء التغييرات الدستورية والقانونية اللازمة لضمان تنفيذها العادي.

ورغم تلك التطورات، فقد أبدينا إرادتنا في تحقيق تقدم فيما يخص مناقشة مواضيع جديدة كجزء من الحوار مع صربيا، حتى نحقق التطبيع الكامل بين الدول والعلاقات بين المجتمع. ومع ذلك، فإن الحوار لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، ويجب أن يؤدي إلى نهاية ناجحة تكلل بتوقيع معاهدة سلام ينبغي أن تمثل اتفاقا على الاعتراف المتبادل وبناء صداقة دائمة، وعلاقات حسن جوار بين كوسوفو وصربيا. وسيصب ذلك في مصلحة النهوض بسلام مشترك وتحقيق الاستقرار الإقليمي ومستقبلنا الأوروبي المشترك.

وفي إطار الحديث عن العلاقات مع صربيا، أود أن أشير إلى وقوع حادث معزول منذ يومين، على الحدود الشمالية الشرقية مع صربيا، حيث واجه مواطن عادي من كوسوفو قوات الأمن الصربية عبر الحدود. ونرغب في طمأنة السلطات الصربية بأن الحادث كان معزولا، ونحن نأسف لوقوعه. ولا يجب أن يبالغ أي طرف فيه، وعلينا أن نواصل العمل معا لبناء الثقة وحل جميع القضايا العالقة، من خلال الحوار.

وقد أصدرت فرقة العمل الخاصة المعنية بجرائم الحرب المزعومة في كوسوفو، التي أنشأها المقرر الخاص السابق لمجلس أوروبا ديك مارتي، بيانا في نهاية تموز/يوليه. وقد تعاونت حكومة كوسوفو عن كثب مع فرقة العمل خلال مجمل العملية، وسوف نستمر في التعاون معها حتى الانتهاء من مجمل التحقيق. ويتجلى التزامنا أيضا في الإجراءات المتخذة في جمعية كوسوفو لإنشاء غرفة خاصة كجزء من النظام القانوني لكوسوفو، للتحقيق في تلك المزاعم. وهذا هو أفضل دليل بأن كوسوفو هي دولة يحكمها القانون، ويظهر استعدادنا لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتعاون بشكل كامل، مع شركائنا الدوليين في تلك العملية. إن حكومة كوسوفو تقدر عمل السفير ويليامسون، الذي يشكل خطوة هامة لتسوية جميع الادعاءات والاتهامات الأخرى.

وأنا أخاطب المجلس هنا، تم اكتشاف مقبرة جماعية في مدينة راتشكا في صربيا، تضم جثث ما يناهز ٣٥٠ مدنيا من ألبان كوسوفو قتلوا خلال الحرب في كوسوفو. وقد قتل هؤلاء المدنيين الأبرياء في كوسوفو، ونقلهم جهاز الأمن الصربي إلى صربيا لإخفاء آثارهم، ودفنوا في مقبرة جماعية، شيدت عليها مبان. وهذه ليست المقبرة الجماعية الوحيدة للمدنيين الذين قتلوا خلال حرب كوسوفو وتم اكتشافها في صربيا. وبينما نعترف بالجهود التي تبذلها صربيا من أجل التعاون بشأن هذه المسألة، فإننا نناشدها اتخاذ تدابير أكثر استباقية للمضي قدما بأعمال الحفر، والتعرف على الجثث في مقبرة راتشكا الجماعية.

وينبغي لصربيا أيضا إظهار المزيد من الاستعداد للتعاون مع سلطات كوسوفو والسلطات الدولية فيما يخص التعرف على جثث أكثر من ٧٠٠ ١ مفقود آخر. وأي تأخير في حسم مصير الأشخاص المفقودين، يطيل فترة آلام أسرهم. وهي ممارسة لا إنسانية ولا تسهم في المصالحة بين الأعراق، وبين كوسوفو وصربيا. وأود توجيه الانتباه المجلس أن ما يناهز ٠٠٠ ١٥ مدني ألباني قتلوا لأسباب عرقية فقط، وأنه قد جرى إثبات كل تلك الجرائم ضد الإنسانية وتوثيقها من خلال محاكمات المحكمة الجنائية لجمهورية يوغوسلافيا السابقة.

إنضممنا مؤخرا، إلى الحملة الدولية التي تقودها المملكة المتحدة بشأن إنهاء أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع. وتعرض خلال حرب كوسوفو، عدد كبير من النساء لأعمال عنف جنسي على يد الدولة الصربية وجهازها الأمني، ولم تنظر حتى الآن في تلك الأعمال آلياتُ العدالة الانتقالية المحلية أو الدولية.

وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير قانونية معيّنة، سيوجه في القريب العاجل التماس إلى الأمين العام لحث الأمم المتحدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق العدالة للمرأة التي ما زالت تتحمل الألم والمعاناة في صمت منذ وقت الحرب. إن التصدي للعنف الجنسي المرتكب بحق المرأة أثناء الحرب في كوسوفو، إنما هو مسألة تتعلق بتحقيق العدالة والمصالحة، ونحن ملتزمون بالتصدي له.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان شعب كوسوفو وحكومته للأمم المتحدة، لتقديمها الدعم إلى كوسوفو على مر السنين في توطيد السلام وبناء مؤسسات الدولة. ومنذ إعلان الاستقلال في عام ٢٠٠٨، فقد تواصل تخفيض دور الأمم المتحدة في كوسوفو على نحو تدريجي، فضلا عن تقليص حجم وجودها في البلد. وقد كان ذلك متسقا مع الظروف المتغيرة والاحتياجات المحلية. واليوم، أصبحت كوسوفو دولة ديمقراطية فاعلة ذات مؤسسات متعددة الأعراق، وحققت نجاحا في تنفيذ خطة أهتيساري تحت الإشراف الدولي.

ومثلما اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أكبر في المنطقة، فإن من الأهمية بمكان أن ينظر المجلس في إنهاء وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إذ أن هذا سيكون حسن التوقيت وفعالا من حيث التكلفة، علاوة على اتساقه مع التزام الأمم المتحدة بالملكية المحلية ووضع استراتيجيات الخروج الناجحة. ونوصي بأن يعمل المجلس على إعادة تشكيل وجود بعثة الأمم المتحدة الحالية، وأن يحوّلها إلى مكتب سياسي للأمم المتحدة في كوسوفو، يمكن أن يكون قادرا على الاضطلاع بدور جديد في دعم مؤسسات كوسوفو وتمكينها من تعزيز القدرات المحلية من أجل المزيد من المشاركة المسؤولة في المجتمع الدولي.

وفي غضون ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تقلص ميزانية البعثة وعدد موظفيها، ما دامت البعثة لم يعد لها دور تؤديه في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها كجزء من نتائج الحوار الذي تولى الاتحاد الأوروبي تيسيره بين كوسوفو وصربيا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي الجهة الضامنة لتنفيذ تلك الاتفاقات. ويمكن أن توزع التكلفة المالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على الوكالات الأخرى الموجودة في كوسوفو وفي جميع أنحاء العالم، فضلا عن استخدامها في مشاريع مختلفة من شأنها أن تساعد على تحسين حياة المواطنين في كوسوفو، وفي أجزاء أخرى من العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد خوجة على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية.

وأرحب في المجلس بمعالي السيد إيفيتسا داسيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، ومعالي السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، وأن أشكرهما على بيانيهما.

تهنئ لكسمبرغ سلطات كوسوفو على إجراء الانتخابات البرلمانية في كوسوفو بطريقة ناجحة في ٨ حزيران/يونيه. فقد أجريت الانتخابات بشكل سلمي في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك في البلديات الشمالي الأربع ذات الأغلبية الصربية، في إطار قانوني موحّد. وقد كان الإقبال على الانتخابات مرضيا بوجه عام، واختار العديد من صرب كوسوفو الذهاب إلى صناديق الاقتراع. ونرحب بالدور البناء الذي تضطلع به صربيا في تشجيع هذا الخيار الديمقراطي.

وخلال هذا الشهر، تمكنت المحكمة الدستورية في كوسوفو من توضيح العديد من المسائل التي أثيرت في أعقاب الانتخابات. ونهيب الآن بالقادة السياسيين في كوسوفو التحلي بروح الوفاق بهدف الإسراع بتشكيل حكومة جديدة تدعمها أغلبية برلمانية يعوّل عليها.

ونشعر بالارتياح إلى أن الحالة في كوسوفو لا تزال هادئة ومستقرة خلال الفترة المشمولة بآخر تقرير للأمين العام (S/2014/558). أما بعد، فإننا ندين بشدة حادث إطلاق النار الذي أسفر عن مقتل فرد من أفراد الشرطة الصربية صباح أمس بالقرب من بلدة ميرداري الصربية، القريبة من حدود كوسوفو. ويجب التحقيق في ملابسات ذلك الهجوم، فضلا عن وجوب تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. وخلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، ثارت توترات بشأن ما يسمى حديقة السلام التي أنشئت على جسر ميتروفيتشا، وأدت إلى منع التنقل بين جزأي المدينة. ونشجع المبادرات الجارية على معالجة هذه المسألة بتوافق الآراء.

ونرحب بالجهود التي تبذلها كوسوفو فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالادعاءات الواردة في التقرير بشأن المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو، الذي نشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والصادر عن مجلس أوروبا. ونشكر رئيس هيئة الادعاء، السيد كلينت وليامسون، وفريقه على عملهما الشاق، الذي تم تلخيصه في عرض قدّم في ٢٩ تموز/يوليه. ونهيب بالمؤسسات في كوسوفو أن تتعاون مع الاتحاد الأوروبي في السنة المقبلة على إنشاء محكمة خاصة معنية بمحاكمة مرتكبي الجرائم، فضلا عن تمكين الأشخاص الذين اتهموا زورا من إثبات براءتهم. وبالتالي، فإن بوسع نظام العدالة أن يصبح جزءا لا يتجزأ من عملية المصالحة بين الصرب وأهل كوسوفو.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، اتخذت صربيا وكوسوفو خطوات أخرى على طريق التكامل الأوروبي. وما تزال المفاوضات مع صربيا بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستمرة، في حين شرعت كوسوفو للتو في إبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

وإذ تمضي صربيا وكوسوفو قدما في ذلك الاتجاه، فإن ذلك يعني تقليص الحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة. وعليه، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى تعديل وجودها لتعزيز الاستقرار الدائم في كوسوفو، تمشيا مع الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي مؤخرا في إعادة تشكيل بعثته. ونرحب ببيان الحكومة الصربية الذي يؤكد التزامها الثابت بتطبيع العلاقات مع بريشتينا بموجب الحوار الذي تولى تيسيره الاتحاد الأوروبي. ونحن على ثقة بأن الحكومة الجديدة في كوسوفو، ستقوم بالشيء نفسه – عقب إنشائها – لتوليد زخم سياسي جديد في تطبيع العلاقات.

ختاما، تغتنم لكسمبرغ هذه الفرصة لتشجيع السلطات في صربيا وكوسوفو على مواصلة التحلي بالحكمة والالتزام

والشجاعة اللازمة لتحقيق المصالحة بين بلديهما بطريقة ناجحة، والوفاء بتطلعاتهما الأوروبية المشتركة.

السيد عميش (الأردن): أشكر السيد فريد ظريف الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأرحب بكل من السيد أنور خوجة، وزير خارجية جمهورية كوسوفو، والسيد إيفيتسا داتشيتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وأشكرهما على بيانيهما.

لا تزال كوسوفو تحرز تقدماً محلوظاً في بناء الدولة الديمقراطية والموحدة والمتعددة الأعراق والمنخرطة بفعالية في المجتمع الدولي. وندعو الدول كافة إلى دعم كوسوفو في البناء على هذا التقدم المحرز.

لقد لاحظنا تأثير الانتخابات في كوسوفو وصربيا على بطء الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في إطار ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات“، وبالرغم من دعمنا لاستمرار المناقشات على المستوى الفني، إلا إننا نؤمن بضرورة استئناف الحوار الرفيع المستوى في أسرع وقت ممكن، ونرى بأنه تقع على عاتق الطرفين مسؤولية الاستمرار في الحوار ومواصلة التقدم نحو التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

إن للاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في دفع عجلة التقدم في هذا الحوار، ونأمل أن تسهم تطلعات الطرفين للاندماج في الاتحاد الأوروبي وتوطيد العلاقات مع المنظمات الإقليمية في تعزيز أمن المنطقة واستقراراها وتطوير التعاون بين دولها في مختلف المجالات، بما يلبي تطلعات الشعوب ويحقق رفاهها. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بما يساعد البلد على مواصلة تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة، وندين تعرض قافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي لإطلاق النار، وندعو إلى متابعة الموضوع.

يشيد الأردن بإجراء انتخابات جمعية كوسوفو بشكل سلمي وشفاف ومنظم وبمشاركة واسعة، ونشيد أيضاً بتشكيل المجالس البلدية الجديدة. إن هذه الإنجازات دليل على حرص السلطات في كوسوفو على بناء مؤسسات الدولة الشاملة للجميع، ودليل على وعيها السياسي وقدرتها على إدارة العملية الديمقراطية وتوفير الأمن لها. ونشجع الأطراف في كوسوفو على استكمال العملية السياسية بنجاح وفي إطارها الدستوري حتى يتسنى التوصل إلى حكومة جديدة قادرة على معالجة ما تبقى من تحديات.

لقد أكدنا في السابق على أهمية العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع وخصوصاً التي تسعى إلى توطيد المصالحة بين الطوائف، ونُثني في هذا الصدد على التزام كوسوفو بتحقيق سيادة القانون وتوجهها لإنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن الاستنتاجات التي توصلت إليها فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيقات.

لا بد من الاستمرار في معالجة جميع المواضيع التي خلفها الصراع ولها أثر كبير على الحالة النفسية الجماعية لمختلف المجتمعات في كوسوفو والمنطقة، ومنها موضوع المشردين والعائدين ومعرفة مصير المفقودين، ويحدونا الأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإسهام في إيجاد حلول لكل تلك المواضيع بهدف بناء الثقة. كما أن للتسامح الديني دوراً محورياً في تحقيق المصالحة السياسية. إن التعايش بين الأديان هو السبيل لبناء ديمقراطية حقيقية في كوسوفو. وبالتالي، ندعو إلى الاستفادة من نتائج المؤتمر السنوي بشأن حوار الأديان الذي عقد خلال أسبوع التسامح والمصالحة في كوسوفو وتكرار هذه التجربة.

ختاماً، نعرب عن تقديرنا لرئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ولجهود العاملين كافة المبذولة في تنفيذ مهام البعثة في جميع المجالات.

السيد دي أنتوينو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على تقديمه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/558). ونود أيضا أن نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، والسيد أنور خوجة.

تود الأرجنتين، كدأبها، أن تؤكد على الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو، ممثلةً في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعن طريق تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تعاونها مع قوة كوسوفو ومع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وهي تقوم بذلك مع المحافظة على موقفها المحايد حيال مركز الإقليم وتحت رعاية الأمم المتحدة.

ما برحت الأرجنتين تؤمن بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي صوتت مؤيدة له عندما كانت عضوا في المجلس، هو الأساس القانوني الدولي الذي ينطبق على كوسوفو بهدف التوصل إلى تسوية شاملة من خلال عملية سياسية وعن طريق المفاوضات. ونؤكد مرة أخرى على أهمية الدور القيادي الحاسم لبعثة الأمم المتحدة في تقديم الدعم لبلغراد وبريشتينا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نرحب بحقيقة أن الانتخابات التي أجريت خلال الفترة قيد الاستعراض لم تشبها أي حوادث ذات بال. ومع ذلك، نود أن ننضم إلى بريشتينا وبلغراد وسائر المجتمع الدولي في إدانة الهجوم على مركبتين تابعتين لبعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٥ نيسان/أبريل. وندعو السلطات المعنية إلى اتخاذ تدابير تضمن عدم تكرار هذه الأعمال في المستقبل.

وبالنظر إلى الالتزام الذي تبديه الأطراف بالحوار الرفيع المستوى تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، نود أن نحثها على استئناف المفاوضات الرفيعة المستوى بحيث يمكن الاستمرار في إحراز تقدم نحو تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وهو اتفاق تاريخي. كما نحض الأطراف على توطيد الإنجازات التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة للبلديات ذات الأغلبية الصربية. ونحض الجهات الفاعلة الدولية الموجودة في الميدان على مواصلة العمل معا، كل في نطاق ولايته، لتعزيز الإنجازات التي حققتها وكفالة التنفيذ الفعال لأي مسائل معلقة.

ولئن كان من الأمور المشجعة أن الحالة الأمنية عموما في كوسوفو ظلت هادئة في معظم الأحوال، فإن علينا أن نوجه الانتباه إلى الحالة الأمنية في ميتروفيتشا الجنوبية. إذ يساورنا القلق إزاء الحوادث التي وقعت في منطقة الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا الجنوبية في الفترة ما بين ١٨ و ٢٢ حزيران/يونيه. وكما ذكر الأمين العام، فإننا نرى بضرورة تجنب التدابير الانفرادية والبيانات الملتهبة من أجل ضمان أن يسود مناخ مؤات للحوار. وينبغي التأكيد مجددا على أن العمل المهم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لا يزال ضرورياً لتقديم أقصى الدعم للعمليات السياسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ أحكام الاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل. ومن الحيوي أيضا مواصلة إيلاء الأولوية لمهمة التغلب على آثار الصراع وتركته، بما في ذلك تسوية قضايا الأشخاص المفقودين التي لا تزال عالقة. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه باستئناف عملية استخراج الجثث من مقبرة جماعية في منطقة رودنيتشا الواقعة في بلدية راسكا، ونحث على الإسراع بإصدار أمر قضائي بالتحقيق واستخراج الجثث في موقعين آخرين في رودنيتشا.

ينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة دعمها وتشجيعها للجهود الرامية إلى تحديد مصير المفقودين ومكان وجودهم، وأن تضاعف جهودها وتعاونها من أجل كفالة ألا يفلت مرتكبو هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك

فيما يتعلق بالحالات المذكورة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا لعام ٢٠١٠، من العقاب. ونرى أيضاً أن من المهم أن تؤخذ في الاعتبار النتائج التي خلص إليها رئيس هيئة الادعاء في فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة للاتحاد الأوروبي.

ونود أن ننوه بأهمية عمل البعثة في مجال دعم سيادة القانون، ولا سيما تعاونها مع جميع الأطراف المعنية الراغبة فيما يتعلق بحل المشاكل الرئيسية في الميدان. ونود أن نشدد أيضاً على ضرورة أن تواصل تلك الجهات الفاعلة الدولية ذات الوجود الميداني في كوسوفو تعزيز التعاون فيما بينها من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتحسين تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي الختام، نود أن ننوه بالعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر وزير الخارجية داتشيتش ووزير الخارجية خوجة على ملاحظاتهما اليوم.

ترحب الولايات المتحدة بالخطوات المستمرة في كوسوفو نحو الاندماج الكامل في إطار المجتمع الدولي. ونشيد بحكومتي جزر سليمان وتوغو على اعترافهما بكوسوفو كدولة مستقلة ذات سيادة. ونحن سعداء جداً أيضاً إزاء قبول كوسوفو في لجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا بوصفها الدولة العضو الستين. تواصل تلك الخطوات ترسيخ مكانة كوسوفو في إطار المجتمع الدولي، وتعزيز كوسوفو والمنطقة والتعاون الدولي.

تشيد الولايات المتحدة بكل من صربيا وكوسوفو على تفانيهما المتواصل في الحوار بين كوسوفو وصربيا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي حين أن الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة تنتظر تشكيل حكومة في كوسوفو، يشجعنا مواصلة المناقشات على مستوى العمل، بما في ذلك الاجتماع المقرر في ٤ أيلول/سبتمبر للمضي قدماً في تنفيذ العمل على الإدارة المتكاملة للحدود. لقد التزمت الحكومتان باتخاذ قرارات صعبة ولكنها ضرورية من أجل التعجيل بتقدم الحوار الذي لا يزال جزءاً لا يتجزأ من الاستقرار والسلام والرخاء في المنطقة. نشعر بارتياح أيضاً إزاء المزيد من البيانات العامة الأخيرة من المسؤولين الصرب التي تؤكد من جديد أن الاستقرار هو المصلحة الرئيسية لبلغراد في كوسوفو.

عملية تشكيل الحكومة في كوسوفو جارية في أعقاب نجاح الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه. إننا نشعر بالتشجيع إزاء التقارير الإيجابية من المراقبين المحليين والدوليين بخصوص سلاسة سير الانتخابات وتنظيمها والمشاركة الواسعة في جميع أنحاء كوسوفو. ومع عمل القادة السياسيين وقادة الأحزاب في كوسوفو لتشكيل الحكومة المقبلة، فإنه من المهم أن تستمر العملية وفقاً لقوانين كوسوفو ودستورها؛ ستكون قرارات المحكمة الدستورية لكوسوفو في ١ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس بمثابة مبادئ توجيهية في هذا الصدد. ونحث الزعماء والأطراف والدول وأعضاء جمعية كوسوفو على التحرك بسرعة وبصورة قانونية نحو تشكيل الحكومة الجديدة، حتى يتسنى الاستمرار في العمل الهام المتمثل في تعزيز ديمقراطية كوسوفو المتعددة الأعراق. كما أننا نرحب بتشكيل المجالس البلدية في كوسوفو، ومصادقة وزارة إدارة الحكم المحلي في أيار/مايو على النظم الأساسية للبلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في الشمال.

تؤيد الولايات المتحدة حرية التعبير وحقوق الإنسان العالمية، وتشجب من يلجأون إلى العنف لنشر بذور الشقاق وعدم الاستقرار في مجتمعاتهم المحلية. إننا ندين العنف الذي وقع أثناء مظاهرة ميتروفيتشا الجنوبية في ٢٢ حزيران/يونيه بشأن الحواجز المقامة على جسر أوسترليتز. تستحق الأجهزة الأمنية، بما في ذلك شرطة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي

المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، الثناء على الاستجابة السليمة والسريعة، الأمر الذي حال دون مزيد من التصعيد. يؤكد العنف والتوترات على جسر ميتروفيتشا الحساسية المستمرة لهذه المسائل، والحاجة إلى الحوار المستمر والبناء لتسوية الخلافات.

وفي سياق أوسع نطاقاً، فإن الاستقرار والأمن – على الصعيدين الإقليمي والعالمي – يستفيدان من سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية القوية في كوسوفو. وذكر السيد ظريف تعاضدهما. نثني على الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو للتصدي لمشكلة التطرف العنيف ومبادرة الشرطة والقضاء في كوسوفو لتوقيف المشتبه فيهم من المقاتلين الأجانب ومن يدعمونهم في حزيران/يونيه وآب/أغسطس. وقد أكدت الرئيسة يحيى آغا علانية أن كوسوفو لن تصبح ملاذاً للإرهابيين وأن مؤسسات كوسوفو لن تسمح للإرهابيين بتعريض السلام والاستقرار والنظام الدستوري للخطر. كما نرحب بمبادرة من عدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك كوسوفو وصربيا، من أجل وضع تشريع يعاقب على تجنيد مواطنيها في النزاعات المسلحة الخارجية ومشاركتهم فيها. ندعو جميع الدول في المنطقة إلى التعاون على نحو أوثق في التصدي للتهديد المشترك الذي يمثله التطرف العنيف.

وفي الختام، نحن سعداء بالاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو لتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو تقديم إسهامات أساسية لعمل المجتمع الدولي في كوسوفو.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب في هذه الجلسة بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش. ونتفق مع التعليقات التي قدمها، كما أحطنا علماً بالبيان الذي أدلى به السيد أنور خوجة. ونشكر السيد ظريف على عرضه تقرير الأمين العام (S/2014/558) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتقييمه للحالة في المنطقة.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة هي الوجود الدولي الرئيسي في كوسوفو. إن وساطة الاتحاد الأوروبي في الحوار بين بلغراد وبريشتينا، ونقل تلك المهام من بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لا يقلل من دور الأمم المتحدة في كوسوفو. ونحن نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها تقرير الأمين العام إزاء عدم إحراز تقدم في مجال المصالحة الوطنية، وفشل سلطات كوسوفو في تنفيذ سياسة لغوية، والتدنيس المستمر للمزارات الدينية.

وللأسف، فإن التقرير لا يأتي على ذكر الممارسة غير المشروعة والفاسدة المتمثلة في الاستيلاء على الممتلكات الصربية في المنطقة، التي تقوم بها سلطات كوسوفو تحت ستار الخصخصة. وعلى خلفية المشاكل المتصلة بعودة اللاجئين الصرب والأشخاص المشردين داخلياً واستعادة ممتلكاتهم وحقوقهم، تحرم الإجراءات في بريشتينا بقية الصرب من مصادر كسب الرزق. وجوهرياً، فإننا نتحدث عن استمرار للتطهير العرقي بوسائل اقتصادية. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن أن يكون هناك معنى للحديث عن التقدم المحرز في عملية عودة اللاجئين أو المشردين داخلياً.

كل هذه المشاكل المتكررة المتعلقة بانتهاك حقوق الأقليات تنطوي على إمكانات كبيرة للتحول إلى نزاع ويمكن أن تؤدي إلى تصعيد العنف في أية لحظة. وللأسف، ثبتت صحة ذلك في حزيران/يونيه على الأحياء المختلطة الأعراق في بلدة ميتروفيتشا في كوسوفو، حيث وقعت موجة حوادث أسفرت عن الاشتباكات التي اندلعت على الجسر العابر لنهر إيبار.

وبالنظر إلى النطاق الواسع للمشاكل، ندعو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الاضطلاع بولايتها بالكامل وبصورة استباقية. وللقيام بذلك، يجب أن يكون

لديها جميع الموارد الضرورية. وينبغي أن ننظر في تعزيز البعثة إلى حد بعيد، من خلال تزويدها بالخبراء في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة بين المجتمعات المحلية. ونحن ندين المحاولات الرامية إلى تقويض دور البعثة وندعو الجانب الألباني في كوسوفو إلى تشجيع التعاون المجدي مع وجود الأمم المتحدة.

ولسنا نميل إلى مشاطرة التفاؤل الذي أعرب عنه بشأن الانتخابات التي أجريت في المنطقة. فقد شارك ٤١ في المائة فقط من الناخبين المسجلين في الانتخابات وكانت مشاركة صرب كوسوفو أقل من ذلك، مظهرين بذلك استمرار عدم ثقتهم البالغ بمؤسسات الإقليم. وفي الواقع، هذه ليست المؤسسات التي يجري ترسيخها. إننا نشهد استمرار إطالة زمن الأزمة السياسية. كما أن التأخر في تشكيل الحكومة يعيق أيضاً استئناف المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا. نعتقد أن مصلحة الصرب والطوائف غير الألبانية الأخرى في المنطقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الكامل عند تشكيل المؤسسات الحكومية الجديدة. ولحماية مصالح صرب كوسوفو، من الضروري إيجاد رابطة بلديات كوسوفو الصربية، وفقاً لاتفاق بروكسل، بأسرع ما يمكن.

ونلفت الانتباه إلى النتائج المؤقتة للتحقيقات التي نشرت في ما يتصل بتقرير السيد ديك مارتي، الذي يبين بوضوح أن هناك أدلة كافية لتوجيه الاتهام إلى بعض كبار المسؤولين في جيش تحرير كوسوفو السابق. يتحدث التقرير عن كثير من حالات القتل، والخطف، والاغتصاب، والاعتقال غير القانوني، والمعاملة اللاإنسانية وتدنيس الكنائس، الأمر الذي أدى إلى تطهير عرقي وطرد الصرب من جنوب كوسوفو ووسطها. كانت هذه الأنشطة منظمة وواسعة النطاق ومنهجية. يؤكد التقرير المؤقت أيضاً على حالات الاتجار بالأعضاء البشرية في المنطقة.

تبدد نتائج التحقيق العامة بوضوح أسطورة الكفاح العادل من أجل التحرر لجيش تحرير كوسوفو، التي استخدمها القادة السابقون لتلك المنظمة على نحو خاص لتبرير إعلان استقلال إقليم كوسوفو الصربي من طرف واحد. يجب أن يعاقب مرتكبو الجرائم، بصرف النظر عن المناصب التي يشغلونها الآن.

لقد شعرنا بالقلق إزاء إشارة السيد كلينت وليامسون إلى المقاومة النشطة للتحقيق في جرائم جيش تحرير كوسوفو، الأمر الذي يبين بوضوح موقف بريشتينا ومدى استعدادها للتعاون مع المحققين.

لا يذكر التقرير الكثير عن موضوع مشاركة سكان كوسوفو في الصراعات في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فقد ألقي القبض منذ أوائل آب/أغسطس على عشرات من الأفراد وتم اتهامهم بالقتال في صفوف الجماعات الإرهابية والمتطرفة في الصراعات الدائرة في كل من سوريا والعراق. وهناك حاجة إلى وقف هذا النشاط. ونحن سعداء بإثارة السيد ظريف لهذه المسائل في إحاطته الإعلامية اليوم.

وفي الختام، نؤكد أن موقف روسيا بشأن مشاكل كوسوفو لا يزال كما هو دون تغيير. ونحن على إيمان بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال نافذا تماما وملزما لجميع الأطراف باعتباره الأساس القانوني الدولي لحل النزاع في كوسوفو.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية بشأن الوضع في كوسوفو.

وأود أيضا أن أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيد أنور خوجة، وزير خارجية جمهورية كوسوفو. وتؤيد تشاد كل التأييد ما يبذلانه من جهود لبناء السلام في المنطقة.

وترحب تشاد بالتحسن التدريجي في الحالة السياسية والمؤسسية والأمن وحقوق الإنسان في كوسوفو. وفيما يتعلق بالحالة السياسية، تثني تشاد على إجراء الانتخابات التشريعية بشفافية في كوسوفو في ١٦ آذار/مارس، الأمر الذي يدل على النضج السياسي لذلك البلد ويمثل مؤشرا على تزايد مشاركة الطبقة السياسية والسكان في كوسوفو في عملية حقيقية لتحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي الاستفادة من هذه الإنجازات المهمة وتعزيزها من خلال إنشاء نظام دستوري يتمتع بالشرعية والمصداقية.

وفيما يتعلق بالتزام بلغراد وبريشتينا بتطبيع علاقاتهما، نلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها كوسوفو والمفوضية الأوروبية لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بدء محادثات ما بعد الانتخابات قد سمح لبريشتينا بالسير في اتجاه جديد، حيث سيكون التحدي الرئيسي إصلاح النظام الانتخابي. ونرحب بالتقدم المحرز في الحوار مع بريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، والتنفيذ الكامل للاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفقا لخطة التنفيذ المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

وعلى الصعيد المحلي، نشيد باعتماد لوائح بلدية جديدة في الشمال وفي بريشتينا بهدف تطبيع حالة الإدارة والميزانية. وفي القطاع القضائي، تلاحظ تشاد أن فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات، بدعم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، قد جمعت أدلة كافية على التطهير العرقي للسكان الصرب والروما خلال الصراع المسلح. وتحققت أيضا نتائج مماثلة فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على عنف وتخويف ضد المعارضين من ألبان كوسوفو. ومع ذلك، لا يمكن التحقيق في هذه المزاعم إلا بعد إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة لهذا الغرض. وتحث تشاد سلطات كوسوفو على إنشاء المحكمة الخاصة في موعد غايته أوائل عام ٢٠١٥، وذلك لكفالة تحقيق العدالة وإغلاق هذا الفصل المؤلم من تاريخ البلد.

ونشيد بالجهود التي تبذلها السلطات القضائية في كوسوفو لمكافحة الإفلات من العقاب ونشجعها. وفيما يتعلق بالأمن، تدين تشاد بشدة أعمال العنف في منطقة ميتروفيتشا، حيث أسفر فيها العنف عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وإلحاق أضرار بممتلكات تابعة لشرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة. وتثني تشاد على التدخل الفعال والإجراءات التي اتخذتها شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو لحل المشاكل التي تنطوي على الإخلال بالنظام العام، مثل مظاهرة ٨ تموز/يوليه في بريشتينا أمام سفارة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تلاحظ تشاد مع الارتياح التقدم الكبير الذي أحرزه الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، ولا سيما استئناف استخراج الجثث وتحديد هويتها. كما تثني تشاد على الجهود الرامية إلى تشجيع عودة ٤٨ شخصا من المشردين إلى كوسوفو طوعا. ونحث السلطات في كوسوفو على كفالة تنفيذ القانون من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة المشردين واللاجئين وإعادة ممتلكاتهم. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشجع عمل بعثة الأمم المتحدة الذي يرمي إلى وضع برنامج للمصالحة في ١٨ بلدية، ولا سيما في شمال كوسوفو، ونشيد باعتماد التعديلات التي أدخلت على القانون المتعلق بمركز وحقوق الشهداء والمعوقين والمحاربين القدامى وأعضاء جيش تحرير كوسوفو وضحايا الحرب من المدنيين وأسرهم وضحايا العنف الجنسي من أجل ضمان حصولهم على تعويضات.

وفي الختام، تلاحظ تشاد مع الارتياح تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لمدة سنتين. وتثني تشاد على بعثة الأمم

المتحدة بالكامل لإدارتها السليمة وتفاني العاملين فيها وما تقوم به من أعمال على أرض الواقع، ولتعاونها المثمر مع بعثة الاتحاد الأوروبي والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع وكالات الأمم المتحدة في الميدان ومؤسسات كوسوفو. وتحث تشاد المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، على مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم كوسوفو في هذه المرحلة البالغة الدقة في انتقالها نحو الاستقرار والأمن والسلام والتنمية.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص فريد ظريف على إحاطته الإعلامية. كما نرحب أيّما ترحيب بالنائب الأول لرئيس الوزراء إيفيتسا داتشيتش ووزير الخارجية أنور خوجة في المجلس، ونشكرهما على بيانيهما اليوم.

أولا، تهنئ جمهورية كوريا كوسوفو على إجراء انتخابات ناجحة لجمعية كوسوفو. وعلى وجه الخصوص، تمثل المشاركة الواسعة لمختلف الجماعات العرقية والأقليات، بما في ذلك صرب كوسوفو، تطورا جيدا. ونحن نعتقد أن هذه الانتخابات تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق الديمقراطية الحقيقية في كوسوفو. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نأمل أن يتم تشكيل حكومة جديدة في الوقت المناسب بحيث تتمكن قيادة جديدة من المضي قدما في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه البلد.

ثانيا، يسعدنا أن ننوه بأن بلغراد وبريشتينا تحرزان تقدما مطردا في تنفيذهما للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن الحوار الرفيع المستوى بين الجانبين لم يجر بسبب العمليات الانتخابية، فقد استمر إحراز تقدم على أرض الواقع في العديد من المجالات الهامة، ولا سيما اعتماد لوائح بلدية جديدة في البلديات ذات الأغلبية الصربية في الشمال. وبناء على هذه الإنجازات، نشجع صربيا وكوسوفو على استئناف الحوار الرفيع المستوى، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وعلى مواصلة تعزيز جهودهما الرامية إلى تطبيع العلاقات بينهما.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء حوادث العنف التي وقعت في شمال كوسوفو، وخاصة أعمال العنف المرتكبة أثناء المظاهرة التي خرجت في ميتروفيتشا الجنوبية. ونثني على الاستجابات المناسبة وحسنة التوقيت من جانب شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، وندعم إنشاء فريق عامل خاص تحت رعاية الاتحاد الأوروبي من أجل منع استمرار تصعيد التوتر.

هذه الحوادث تذكير واضح بأهمية القيام بعملية مصالحة حقيقية بين المجتمعات المحلية. وما لم تعالج الأسباب الجذرية للتوترات العرقية على النحو الواجب، قد تواجه العملية السياسية الجارية المزيد من الصعوبات. وفي الوقت نفسه، من الحيوي أيضا تعزيز سيادة القانون، وضمان المساءلة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان الصادر عن رئيس هيئة الادعاء في فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأوروبي والمعنية بالتحقيقات في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم حرب (S/2014/558، المرفق الثاني). من المشجع أيضا أن برلمان كوسوفو قد أذن بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، بما في ذلك إنشاء محكمة متخصصة. ونلاحظ مع التقدير اتخاذ كوسوفو إجراءات ملموسة للتحقيق في الجرائم وتعزيز المصالحة.

أخيراً، نشيد مرة أخرى بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وموظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وغيرهما من الشركاء الدوليين على الجهود المبذولة لضمان إحلال السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

السيد بلس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى مجلس

الأمن اليوم. وأرحب أيضا بالسيد داتيشيش، النائب الأول لرئيس وزراء صربيا، وبوزير خارجية كوسوفو، السيد أنور خوجة، وأشكرهما على بيانيهما وحضورهما.

كذلك أنوه بالتقرير عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وأرحب بتمديد ولاية تلك البعثة حتى نهاية حزيران/يونيه عام ٢٠١٦. إن تأييد كوسوفو للتمديد سيضمن أن بإمكان البعثة الاستمرار في التحقيق والمحاكمة على الجرائم المنظمة الجسيمة، وجرائم الفساد، وجرائم الحرب، بينما يساعد على بناء قدرات مؤسسات كوسوفو المتعدد الأعراق في ميداني العدالة والشرطة، والعمل تدريجيا على نقل المهام إلى المؤسسات المحلية.

ترحب أستراليا بعقد انتخابات برلمان كوسوفو بنجاح في ٨ حزيران/يونيه، وقد قيّمتها بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات بوصفها انتخابات شفافة ومنظمة تنظيماً جيدا. وفي إنجاز كبير، أجريت الانتخابات بصورة سلمية في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك في البلديات الأربع الواقعة شمال كوسوفو ذات الأغلبية الصربية وفي إطار قانوني موحد. نسلم بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التيسير للعملية الانتخابية في شمال كوسوفو. ونسلم بسلسلة التطورات السياسية في صربيا وكوسوفو التي أبطأت الحوار الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين البلدين والمبرم في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل العام الماضي. ويمكن تفهم تلك التأخيرات ولكن ينبغي أن لا تقف في طريق اتخاذ خطوات عملية على صعيد العمل لتنفيذ الاتفاقات القائمة. وندرك أن الجانبين لا يزالان ملتزمين بالعملية، ونحض على تجديد الحوار السياسي ما أن يتم تشكيل حكومة جديدة في كوسوفو. وتثني أستراليا على جهود الاتحاد الأوروبي في تيسير المناقشات التقنية بغية الحفاظ على الزخم من أجل الحوار.

لقد ساورنا القلق إزاء الاشتباكات العنيفة التي وقعت في ميتروفيتشا في ٢٢ حزيران/يونيه. ونشيد برد شرطة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة ك[وسوفو. ونشجع بقوة جميع الأطراف، على جميع المستويات، على التخلي عن العنف وتفادي الكلام التحريضي، والالتزام الكامل بالمصالحة والحوار.

تشيد أستراليا بجهود فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بالتحقيقات في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم على نطاق واسع وبصورة منهجية بعد أن وضعت الحرب أوزارها في عام ١٩٩٩. إن العمل معقد ويتسم بالتحدي، وذلك لأسباب ليس أقلها تخويف الشهود، الأمر المرفوض تماما. من الحيوي مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة إذا ما وُجدوا في كوسوفو، وأن لا يعمل أحد على عرقلة هذه العملية. ومن الجوهري إنشاء المحكمة المتخصصة للبت في الادعاءات الناشئة عن عمل فرقة العمل بأسرع وقت ممكن.

نحيط علما بتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، والذي قُدم في جنيف في ١٢ حزيران/يونيه (A/HRC/26/33/Add.2). وفي حين أُحرز بعض التقدم في مساعدة ٢٣٠ ألف شخص نزحوا خلال النزاع في كوسوفو في العودة إلى ديارهم، ما زال يتعين فعل الكثير. فعودتهم عنصر أساسي للمصالحة في كوسوفو في الأجل الطويل.

إن إطلاق النار على أحد أفراد الشرطة الصربية في ٢٧ آب/أغسطس بالقرب من مدينة ميرداري الصربية القريبة من الحدود مع كوسوفو تطور مثير للقلق، ويجب التحقيق فيه. ولكن، كما قال ظريف، الممثل الخاص، من المهم عدم التكهن بالدوافع السياسية المحتملة. وتشعر أستراليا بالتشجيع كون الحالة الأمنية في كوسوفو لا تزال سلمية بشكل عام. من الجوهري للقيادة الجديدة في كوسوفو أن تلتزم مجددا بالحوار حالما تبدأ عملها. وعلى أساس الالتزام المتبادل بهذا الحوار، اختُتمت المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في كوسوفو وبدأت صربيا محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

في الختام، تشجع أستراليا القيادتين المنتخبتين حديثا في بريشتينا وبلغراد على العمل معا لتوطيد دعائم مستقبل سلمي لشعبيهما، وهو مستقبل في متناول اليد.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد فريد ظريف على عرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/558) ونرحب بوزيري الخارجية، السيد إيفيتسا داتيشيش والسيد أنور خوجة

أود أن ابدأ كلمتي بتسليط الضوء على تشكيل الحكومة الصربية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء ألكسندر فوتشيتش، وبالثناء على تأكيد الحكومة الفوري لاستعدادها لمواصلة الحوار الرفيع المستوى مع بريشتينا، الذي يسر له الاتحاد الأوروبي، والتنفيذ الكامل للاتفاق على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

نشيد بالسلوك السلمي والملتزم بالنظام الذي ساد الانتخابات البرلمانية التي جرت في كوسوفو في ٨ حزيران/يونيه. ونقدر أيضا التفاوض واعتماد النظام الأساسي الجديد للبلديات ذات الأغلبية الصربية، وإنشاء رابطة لتلك البلديات، كما ورد في الاتفاق. ونحث، وفي أقرب وقت ممكن، على استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا التي توقفت خلال الانتخابات. ومن الجوهري أن تشارك الأطراف مشاركة نشطة في الحوار الذي يسر له الاتحاد الأوروبي لتحقيق هدفها المشترك ألا وهو تحسين التعاون من أجل إحلال السلام وسيادة القانون. وفي ذلك السياق، من الجدير الثناء خاصا على العمل الذي تقوم به في الميدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لمساهمتهما في عملية توطيد سيادة القانون والحفاظ على الأمن في كوسوفو. نرحب أيضا بالقرار القاضي بتوسيع أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو لمدة عام آخر.

نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف التي ارتكبت خلال المظاهرة التي جرت في ميتروفيتشا الجنوبية، في ٢٢ حزيران/يونيه الماضي، عندما ساعدت شرطة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو في تخفيض حدة التوترات. إن هذه الأعمال تشكل خطرا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف وهو تذكير بأن المصالحة بين المجتمعات المحلية يتعين عليها أن تقطع طريقا طويلا وشاقا.

نشدد على العمل الهام الذي يقوم به الفريق العامل المشترك بين صربيا وكوسوفو والمعني بمسألة المفقودين الذي أبلغته البعثة عن موقع استخراج الجثث في رودينيكا، ونرى من الحيوي الاستمرار في مهام استخراج الجثث وتحديد هوية المفقودين. وقد أظهرت التجربة في شيلي مدى أهمية هذه المهام في تحقيق المصالحة الوطنية، إذ أنها تشجع على البحث عن الحقيقة. ومن المهم بنفس القدر المضي في عملية المصالحة والعودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك إدماجهم في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ونحض أيضا على الاستمرار على جميع المستويات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بغية تمكين النساء من المشاركة الكاملة والفعالة في عملية اتخاذ القرارات وضمان إيلاء الاعتبار الواجب لتلبية احتياجاتهن.

في الختام، نؤكد من جديد أهمية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كأداة أساسية تستخدم في منطقة كوسوفو لتعزيز المصالحة والاستقرار والازدهار في المجتمعات المحلية. كذلك نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن امتناننا لعمل السيد كلينت وليامسون، رئيس هيئة الادعاء في فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأوروبي والمعنية بالتحقيقات حيث سيغادر المنصب الذي شغله لمدة ثلاث سنوات.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، على

إحاطته الإعلامية، وأرحب بالوزيرين اللذين أسبغا علينا شرف وجودهما هنا اليوم، السيد داتشيتش والسيد خوجة.

ويسر فرنسا أن انتخابات ٨ حزيران/يونيه في كوسوفو جرت بشكل سلمي وبشفافية. كما أن المشاركة القوية للطائفة الصربية في الانتخابات الوطنية مؤشر ايجابي للغاية. وتثبت الانتخابات أن طريق الحوار سيمكن من إيجاد حلول متوازنة لجميع الطوائف في كوسوفو. ونأمل الآن بالتوصل إلى حل توافقي في نهاية المطاف بشأن التشكل العاجل لحكومة، مع الاحترام الكامل للمؤسسات الديمقراطية. فكوسوفو بحاجة إلى حكومة مستقرة. وذلك يخدم مصالح جميع سكان كوسوفو، نظرا لتحدياتها الاقتصادية المستمرة، ويخدم ايضا مصالح المنطقة. كما انه توقع المجلس.

والواقع انه بعد أكثر من عام على الاتفاق التاريخي في ١٩ نيسان/ابريل ٢٠١٣، فان من مصلحة الجميع استئناف الحوار بين بريشتينا وبلغراد على وجه السرعة. وسيتعين على كلا الطرفين إبداء روح بناءة والبحث عن حل توفيقي للتمكن من تطبيع علاقاتهما ولتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل اليه العام الماضي. كما أن ذلك سيؤثر على تقاربهما الأوروبي، وهو موضوع سأعود اليه. وتحقيقا لذلك، يمثل تشكيل حكومة في كوسوفو شرطا مسبقا. وعودة رغبة الطرفين الجريئة إلى التطلع نحو مستقبل معا التي سادت في ربيع عام ٢٠١٣ شرط مسبق آخر.

ولن تتمكن كوسوفو من العودة بثقة إلى المستقبل بدون إلقاء الضوء على ماضيها. ونشكر رئيس هيئة الادعاء، كلينت وليامسون، والفرقة الخاصة المعنية بالتحقيقات، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بأسرها على الأعمال الدؤوبة التي اضطلعت بها خلال الأعوام الثلاثة الماضية بشأن مزاعم ارتكاب جرائم الواردة في تقرير مارتي. والآن يعود إلى كوسوفو أمر تحمل مسؤولياتها وتسهيل إنشاء محكمة مكلفة بمتابعة أعمال بعثة الاتحاد الأوروبي. ونظرا لخطورة الجرائم المزعومة، أعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن توقعاته من سلطات كوسوفو فيما يتعلق بالرد المناسب على هذه المزاعم.

ولا يساورنا شكل في رغبة كوسوفو في الانخراط في عملية قانونية للرد بطريقة نزيهة ومحايدة على هذه الادعاءات وفي التعامل مع جميع جوانب الأوقات الصعبة التي مرت بها كوسوفو في أواخر تسعينيات القرن الماضي. وأي نتيجة مرضية للحالة في الوقت الحالي تتوقف على وجه الخصوص على الأحزاب السياسية في بريشتينا، على نحو ما فعلته في الماضي.

وأود أن أعرب عن إدانتي للحوادث العنيفة التي عصفت بكوسوفو في ٢٢ تموز/يوليه مع إشادتي في الوقت نفسه بالموقف المسؤول الذي اتخذته قوات الأمن في كوسوفو بردها المحسوب على الحوادث. وبالرغم من الحوادث العرضية مثل مقتل شرطي صربي ومواطن كوسوفي بالأمس في المنطقة الحدودية، وهو أمر ندينه بشدة، فان الحالة في كوسوفو لا تزال، لحسن الطالع، مستقرة بشكل عام.

وأختتم بياني بالإشادة بالتقدم المشترك الذي أحرزته كوسوفو وصربيا نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بعد تطبيع علاقاتهما. واتخذت المفوضية الأوروبية وبريشتينا مؤخرا خطوات هامة لإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، الذي يهدف إلى دعم تحقيق التنمية والإصلاحات في كوسوفو ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونأمل أن يستكمل الاتفاق في القريب العاجل.

وفي غضون ذلك، بذلت صربيا جهودا كبيرة فيما يتعلق بالإصلاحات الداخلية والعلاقات مع جيرانها. فالمفاوضات بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، التي بدأت في ٢١ كانون الثاني/يناير، مستمرة وسيتعين أن تركز بشكل خاص على المسائل المتصلة بسيادة القانون. وذلك الجانب مفيد للمنطقة باسرها، ونحن نشيد بالجهود التي بذلتها صربيا بالفعل.

ويعود الأمر الآن إلى صربيا وكوسوفو للوفاء بالتزاماتهما المتبادلة من أجل أن تواصلا معا عمليتهما للتقارب الأوروبي.

السيدة جاكوبون (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على المعلومات المستجدة التي قدمها. كما أشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيد أنور خوجة، وزير خارجية جمهورية كوسوفو، على بيانيهما.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، شهدنا العديد من التطورات الايجابية التي حصلت في المنطقة. وكان الاتفاق التاريخي بين بلغراد وبريشتينا أحد أبرز الأمثلة على إحراز ذلك التقدم. ويحدث تنفيذ الاتفاق بنجاح تأثيرا إيجابيا في تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا وفي الاستقرار الشامل في المنطقة. ونناشد بقوة بلغراد وبريشتينا مواصلة العمل الجدي لترجمة الاتفاقات إلى نتائج على أرض الواقع وبناء الثقة بين الطوائف.

وتشيد ليتوانيا بالإجراء السلس للانتخابات البرلمانية التي عقدت في جميع أنحاء كوسوفو في حزيران/يونيه، بما في ذلك في الشمال. واتسمت الانتخابات بالشفافية والتنظيم الجيد ووطدت التقدم المحرز في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٣. وكانت نسبة المقترعين عالية في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك فيما بين الطائفة الصربية في الجزء الشمالي. ونود أن نعرب عن أملنا بان تشكل الحكومة بأسرع ما يمكن وبان تستجيب الحكومة للتوقعات التي عبر عنها السكان خلال الانتخابات، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونرحب بانضمام كوسوفو إلى لجنة البندقية. وستستفيد كوسوفو من تلك العضوية فيما يتعلق بزيادة تعزيز الديمقراطية.

وتتمتع كوسوفو بالحق في ضمان توفير الأمن في أرضها بالذات. ولا تزال القوة الأمنية الدولية في كوسوفو تسهم في صون السلام والاستقرار على أرض الواقع، في حين تضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بدور رئيسي في توطيد سيادة القانون. ونرحب بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لمدة سنتين أخريين.

إن انعدام الأمن يؤثر على عمل المؤسسات والأطراف الفاعلة الدولية والحياة اليومية للسكان. ونحن نتطلع إلى إجراء تحقيق شامل في الحادث الذي وقع في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حينما قتل أحد الأفراد اللتوانيين في بعثة الاتحاد الأوروبي. ونناشد السلطات المعنية العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

ونرحب بقرار إنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب للنظر في القضايا الناجمة من أعمال فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات وببيان النتائج الذي قدمه رئيس هيئة ادعائها، السيد كلينت وليامسون. ونشيد بجهود السيد وليامسون في الاضطلاع بالأعمال الصعبة والهامة وبتعاون الشركاء، بما في ذلك حكومة كوسوفو. وينبغي مواصلة أعمال التحقيق. ونتوقع من المحكمة الخاصة أن تزاول أعمالها بشكل كامل في عام ٢٠١٥ وان تخضع للمساءلة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وان تضمن تحقيق العدالة المتأخرة للضحايا والناجين.

وأثبت الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في توجيه عملية التحول في البلقان الغربية انه بالغ الأهمية. وتبدو كوسوفو نموذجا جيدا لكيفية التمكين من إحراز نتائج هامة حينما يجري العمل بصورة متضافرة فيما بين الجهات المانحة والأطراف الدولية المختلفة.

وأخيرا، وبالنظر للتقدم المحرز حتى الآن، يرى وفد بلدي أن هناك حاجة إلى استعراض دورة الإبلاغ الحالية في المجلس لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بهدف الحد

من تواترها والنظر في تقليص قوام بعثة الأمم المتحدة نظرا للتطورات الجارية على أرض الواقع.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات التي حصلت مؤخرا في كوسوفو. وأرحب بوجود معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيد أنور خوجة، وأشكرهما على بيانيهما.

ويمثل نجاح إجراء الانتخابات لجمعية كوسوفو في ٨ حزيران/يونيه تطورا هاما. ونحيط علما على نحو إيجابي بالمفاوضات بشأن الإصلاح الانتخابي والحوار السياسي مع بلغراد ومشاركة صرب كوسوفو في العملية السياسية الداخلية. ونرى ميزة في الاختتام المبكر لتلك المفاوضات من أجل تمكين سلطات بريشتينا من التركيز على التحديات الإجرائية، بما في ذلك الحوار السياسي مع بلغراد.

ونشير إلى انه، في حين لم تعقد اجتماعات رفيعة المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فان المحادثات التي قام بتيسيرها الاتحاد الأوروبي جرت على المستوى الفني، مع التركيز على تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

نرحب بالتزام الحكومة الجديدة في صربيا بالحوار مع كوسوفو الذي يسر له الاتحاد الأوروبي، وبالتنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومما لا شك فيه أن ذلك سيطمئن المجتمع الدولي بأن صربيا ترغب في مواصلة سعيها لتحقيق التعايش السلمي مع كوسوفو. ونتطلع إلى استئناف المحادثات الرفيعة المستوى بين الجانبين ما أن يتم تشكيل حكومة جديدة في بريشتينا.

في سبيل الحفاظ على السلام، من الجوهري تحاشي العمل الانفرادي والكلام الملهب للمشاعر للتخفيف من وطأة التحديات الأمنية التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وشرطة كوسوفو. ندين هذه الحوادث العنيفة التي وقعت في ميتروفيتشا وأسفرت عن وقوع إصابات في صفوف الشرطة والمدنيين، وألحقت أضرارا بمركبات تابعة لشرطة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونشيد بالتدخل من أجل إحلال السلام من جانب الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاترين أشتون في ١١ تموز/يوليه، ونرحب بإنشاء الفريق العامل الذي سيحرص على التوصل إلى حل سلمي للتوترات العرقية في ميتروفيتشا.

في بياننا الذي أدلينا به في المناقشة السابقة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.7183)، شجعنا على إعادة توطين الأقليات العائدة والأشخاص المشردين داخليا في كوسوفو من دون عائق. وفي هذا الصدد، نحيط علما على نحو إيجابي بالعودة الطوعية لـ ٤٩ من الأشخاص المشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب باستكمال البعثة لبرنامج تدابير بناء الثقة الذي يهدف إلى تعزيز المصالحة فيما بين مختلف الطوائف. ونحض على إنشاء مشاريع مماثلة للنهوض بعملية إعادة الإدماج والتعليم وحصول الجميع على الخدمات والفرص الاقتصادية.

أخيراً، نثني على السيد ظريف، الممثل الخاص وأعضاء فريقه لجهودهم الدؤوبة في تعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ظريف على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوجود صاحب المعالي السيد داتشيتش،

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا وببيانه في جلسة اليوم. أصغيت أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد أنور خوجة

تحترم الصين السيادة والسلامة الإقليمية لصربيا، وتقدر الشواغل المعقولة لصربيا إزاء مسألة كوسوفو. إن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساس قانوني هام في تسوية مسألة كوسوفو. وترى الصين أنه عند معالجة مسألة كوسوفو من الحتمي التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل في إطار قرارات المجلس ذات الصلة والسعي من خلال الحوار والتفاوض إلى التوصل إلى حل مناسب مقبول لكلا الطرفين.

ما برحت الحالة الأمنية في كوسوفو مؤخرا تتسم بالسلم في معظم الأحيان. ومع ذلك ما زالت تدور حوادث عنيفة في الشمال. تعتقد الصين أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير ملموسة لحماية الحقوق المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو، وتعزيز المصالحة فيما بين الطوائف. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجميع الأطراف أن تتبنى موقفا حصيفا وأن تستمر في حل النزاعات والخلافات من خلال الحوار، وأن تتفادي أي أعمال قد تؤدي إلى تعقد الحالة أو تصعيدها.

تقدر الصين الجهود النشطة التي تقوم بها صربيا سعيا إلى التوصل إلى تسوية سياسية فيما يتعلق بمسألة كوسوفو. وترحب الصين بالجهود المستمرة وتؤيدها، وهي جهود تقوم بها بلغراد وبريشتينا من أجل الحفاظ على الحوار السياسي الرفيع المستوى وتعزيزه، وترحب ب تنفيذ الاتفاقات الثنائية التي تحققت بالفعل. وتعتقد الصين أن الجهود المستمرة التي يقوم بها الجانبان لتعزيز عملية حوار منطقي وإيجابي وبناء، وإيجاد حل دائم لمسألة كوسوفو ستساهم في الحفاظ على السلام والأمن في منطقة البلقان وفي أوروبا بأسرها. إن السعي من أجل التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو من خلال تحقيق التعايش والوئام لجميع المجتمعات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد في كوسوفو، يتطابق مع الهدف المشترك للمجتمع الدولي، والهدف من وراء جهودنا المتضافرة.

تعرب الصين عن تقديرها لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ظريف، ونؤيد استمرار البعثة في تنفيذ ولاية مجلس الأمن. ونأمل من سائر الوجود الدولي في كوسوفو، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، العمل، وفقا لولاية كل منها، على تعزيز التنسيق والتعاون، والقيام بدور إيجابي وبناء في تعزيز التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد ندوهونغيرهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى قيادته المستمرة على هرم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أود أيضا أن أشكر معالي السيد داتشيتش، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، والسيد أنور خوجة، ممثل كوسوفو، على بيانيهما.

ترحب رواندا بالتزام حكومة صربيا الجديدة بالحوار مع بريشتينا الذي يسر له الاتحاد الأوروبي وبالتنفيذ الكامل للاتفاق المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبصورة مماثلة، نرحب بعقد انتخابات برلمان كوسوفو التي انعقدت في ٨ حزيران/يونيه وبطريقة سلمية وشفافة ومنظمة تنظيماً جيدا، في أعقاب حل البرلمان السابق. نشيد بسلطات كوسوفو التي تعمل بدعم من لدن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على سلاسة تنظيم الانتخابات. ونعرب عن تقديرنا لشرطة كوسوفو التي عملت على توفير الأمن للانتخابات، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو.

ومع ذلك، لاحظنا، بسبب العملية الانتخابية والسياسية في كلا الجانبين، تباطؤا في سير العملية التي يسر لها الاتحاد الأوروبي، كما لم يتم عقد اجتماع رفيع المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أننا نثق بأن الأطراف سوف تستأنف الحوار قريبا لتسوية الخلافات الرئيسية في هذا الصدد، ونهيب بقيادة الاتحاد الأوروبي في التيسير للحوار. ونعتقد أن ذلك من بين الأمثلة على إبراز الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

نلاحظ أن الحالة الأمنية في كوسوفو ما فتئت هادئة ومستقرة بشكل عام، على الرغم من الحوادث المختلفة، من قبيل الحادث الذي وقع بالقرب من قريتي أورلوفاك وكوشتوفي/كوسوتوفو، كما أبلغ الممثل الخاص المجلس. أما في شمال كوسوفو، فنأسف للحوادث التي وقعت في حزيران/يونيه في منطقة الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا والتي أدت إلى تصاعد التوترات والاحتجاجات، حيث أصيب خلالها ١٣ من أفراد الشرطة و ١٢ من المدنيين. ومع ذلك شجعنا قيام بلغراد وبريشتينا بإنشاء فريق العمل، في أعقاب الاجتماع الذي انعقد في تموز/يوليه بين الجانبين تحت إشراف الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي في بروكسل، لبحث هذه المسألة. ويحدونا الأمل في أن يواصل الجانبان العمل معا من أجل تحاشي المزيد من الحوادث الأمنية.

تحيط رواندا علما مع القلق بالنتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات والتابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي قدمها رئيس هيئة الادعاء في ٢٩ تموز/يوليه. ونشعر بالجزع جراء الأنباء الواردة عن التطهير العرقي الذي يستهدف الأقليات والذي ينظمه كبار المسؤولين السابقين في جيش تحرير كوسوفو، فضلا عن إشاعة مناخ من التخويف ضد الشهود الحاليين والمحتملين. وفي ذلك الصدد، نرحب بتصديق برلمان كوسوفو على الاتفاق المبرم بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي والذي ينص على إنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل. ولكن من المهم أن تقوم الحكومة والبرلمان في كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، باتخاذ تدابير إضافية للتعجيل في إنشاء المحكمة من أجل ضمان محاسبة الفاعلين.

من المؤسف أن وتيرة العودة الطوعية للنازحين إلى كوسوفو ما زالت منخفضة خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع ذلك نثني على سلطات كوسوفو لتنفيذها برنامج ٢٠١٣/٢٠١٤ بشأن تدابير بناء الثقة في جميع أنحاء البلاد بهدف تعزيز المصالحة الحقيقية بين المجتمعات المحلية. ونعتقد أن المبادرات المرتكزة على المجتمع المحلي والمشاريع الأخرى، لا سيما تلك التي تهدف إلى إدماج الأقليات في نظام التعليم، وفي مجال الخدمة العامة، بما في ذلك الشرطة، كلها ستساهم في نهاية المطاف في زيادة عدد العائدين، وبالتالي تساهم في تعزيز المصالحة المستدامة.

في الختام، تقر رواندا بالتزام بلغراد وبريشتينا بالحوار الذي يسر له الاتحاد الأوروبي، وتشجع الطرفين على الاستمرار في المشاركة البناءة إذ أننا مقتنعون بأن العملية سوف تؤدي في النهاية إلى استقرار طويل الأجل، وإلى تحقيق المصالحة والتنمية في كلا الجانبين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، ليس أقله لأن الوقت من الليل الآن متأخر للغاية بالنسبة له، وعلى تقديمه التقرير الفصلي للأمين العام (S/2014/558). ويسرني أن أرحب في المجلس بوجود الوزيرين خوجة وداتشيتش.

وتشيد المملكة المتحدة بالتقدم المستمر الذي تحرزه كوسوفو داخليا وعلى المسرح الدولي على السواء. ويعترف

بكوسوفو الآن أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونناشد البلدان التي لم تعترف بكوسوفو بعد أن تفعل ذلك. وتشيد المملكة المتحدة بكوسوفو على إجراء انتخابات ٨ حزيران/يونيه بصورة سلمية وعلى كون كلتا كوسوفو وصربيا شجعتا السكان على التصويت. ونأمل باتخاذ القرار بشأن القيادة الجديدة في بريشتينا قريبا، ووفقا للقانون.

ونرحب بالتزام حكومة صربيا الجديدة بمواصلة الحوار الرفيع المستوى مع صربيا الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي. ويشكل تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا جزءا لا تجزأ من مساري كلا البلدين نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والتنفيذ الكامل لاتفاق الحوار أمر ضروري لفتح الطريق أمام إحراز التقدم. وندعو كلا الطرفين إلى استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن المزيد من الاتفاقات حالما تشكل الحكومة الجديدة في كوسوفو، ونحث على إحراز تقدم مستمر على مستوى العمل في هذه الفترة المؤقتة. وعلى كلا الجانبين العمل على تنفيذ الاتفاقات القائمة. فهذه أولوية، وبخاصة للعناصر التي تتطلب المزيد من العمل الانفرادي، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعديل الأطر القانونية ذات الصلة.

وندين أعمال العنف التي اندلعت خلال المظاهرات في ميتروفيتشا الجنوبية في ٢٢ حزيران/يونيه. ونشاطر الأمين العام الإشادة بالروح المهنية التي أبدتها شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في مواجهة أعمال العنف. ومن الأهمية بمكان لمواصلة إحراز التقدم في الحوار مشاورة الطوائف بشأن القرارات التي تؤثر عليها، من أجل إرساء الأساس لانخراطها السلمي والتعاوني في تلك التغييرات. وترحب المملكة المتحدة بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لمدة عامين آخرين، ولا سيما أعمالها لمواصلة تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة في كوسوفو.

ونشيد بالعملية التي نفذتها مؤخرا شرطة كوسوفو في ١١ آب/اغسطس لاعتقال ٤٠ شخصا يزعم انهم كانوا يقاتلون في سوريا والعراق بتهم الإرهاب، وبعمليات الاعتقال السبع التي نفذت منذ ذلك الوقت. ونحيي تصميم سلطات كوسوفو على التصدي للتطرف والمقاتلين الأجانب، ونشجع المزيد من التعاون الوثيق بين الشرطة والوكالات الأمنية في المنطقة، وعلى نطاق أوسع، للتصدي لتلك المخاطر.

وعلى غرار الآخرين، أحطنا علما بعناية بتقرير ٢٩ تموز/يوليه الذي أصدره رئيس هيئة إدعاء فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتحقيق، السيد كلينت وليامسون، بعد التحقيق الذي أجراه فريقة لمدة سنتين ونصف في المزاعم الواردة في تقرير عام ٢٠١٠ لمقرر مجلس أوروبا مارتي. ونرحب باتفاق كوسوفو من جديد على التعاون مع بدء اتخاذ إجراءات قضائية للتحقيق وموافقة الاتحاد الأوروبي على دعم أي محكمة من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، ونظرا لاستمرار إحراز التقدم في كوسوفو وتحسين العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، تتفق المملكة المتحدة مع ليتوانيا على اننا يمكن أن نجتمع مرات أقل بهذه الصيغة. وينبغي ألا نفقد تركيزنا، ولكن علينا أن نشيد بالتقدم المحرز حين نراه.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد خوجة، الذي طلب الإدلاء ببيان إضافي.

السيد خوجة (تكلم بالإنكليزية): إنني أدرك أن هذه الجلسة كانت طويلة للغاية، وعليه سأكون موجزا في بياني إلى حد كبير. وأود أن أوضح نقطتين ردا على البيان الذي أدلى به اليوم ممثل الاتحاد الروسي.

إن كوسوفو تشعر بقلق بالغ حيال تصعيد النزاعات في العراق وسوريا وحيال عدوان روسيا المتزايد على أوكرانيا. وشأنها شأن بقية العالم، تشعر كوسوفو بالصدمة من أعمال العنف الوحشية التي ترتكب في تلك البلدان وهي أدانت

هذه الأعمال. وفيما يتعلق بسوريا، شارك عدد صغير من مواطني منطقتنا في النزاع الدائر هناك. وأدانتهم كوسوفو على الاشتراك في أي نزاع خارجي واتخذت تدابير وقائية وقانونية بحقهم. وقد اعتقل بعضهم.

ونحن نعارض أيضا اشتراك مواطني صربيا في دعم الجماعات الانفصالية الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا. واعتقد أن القيادة الروسية ليست في أي موقف يمكنها من إلقاء المواعظ بشأن الحالة في كوسوفو أو الإعراب عن القلق حيال منطقتنا. فروسيا تتخطى كل الخطوط الحمراء للنظام الدولي والقانون والممارسة. وقد أدنا احتلال روسيا للقرم كما ندين الآن العدوان الحالي في شرق أوكرانيا. ولهذا السبب، فقدت روسيا معظم المصداقية الدولية والشرعية التي تسمح لها بإلقاء المواعظ بشأن السلام الدولي والعدالة والاستقرار. وروسيا في الوقت الحالي آخذة في أن تصبح التهديد الرئيسي للسلام والاستقرار الدوليين.

وهنا أود أن أكرر شعور جمهورية كوسوفو بالقلق حيال مناورات القوة الجوية الروسية – الصربية المشتركة التي أعلن إجراؤها في عام ٢٠١٥، والأنشطة العسكرية الأخرى التي تنظم بين هذين البلدين، باعتبارها تطورا خطيرا يهدد الأمن والاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا، الذي طلب الإدلاء ببيان إضافي.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أشعر بالدهشة من عبارات السيد خوجة. فكوسوفو ليست في موقف يمكنها من إلقاء المحاضرات على أي أحد بشأن القانون الدولي، بالنظر إلى إعلانها الاستقلال بشكل انفرادي عن بلدنا بدون أي نوع من الاتفاق. هل نريد إعادة نبش الماضي أم الكلام عن المستقبل؟ ولا أعلم السبب وراء توريط صربيا في مناقشته مع روسيا. وإذا كان لديه شيء يقوله ضد روسيا، فما هو نوع النشاط الروسي – الصربي المشترك الذي يتكلم عنه. إنه يسيء استخدم هذه الجلسة لمجلس الأمن لأغراض نشر دعاية كلاسيكية.

وحينما كنا في برلين قبل عامين، تكلمنا عن السلام والأمن وعن توطيد الحالة وتطبيعها. فهل يعتقد السيد خوجة أن هذا هو الاسهام في تحقيق ذلك. ولأكثر من عشرة مرات كنت موجودا فيها مع رئيس الوزراء ثاتشي، لم أناقش إطلاقا تلك الأمور معه. ولذلك أود أن أطلب من جميع الأعضاء الآخرين في حكومة كوسوفو ألا يكونوا كاثوليكيين أكثر من البابا. وأريد أن تكون علاقاتنا طبيعية. وصربيا لا تشارك في أي أعمال للعدوان في أي مكان في العالم. وإذا ذهب مواطنونا إلى سوريا أو العراق أو شارك مواطنونا الإسلاميون في أنشطة جهادية، فإننا سندين ذلك بأقصى قوة، وينطبق الشيء نفسه على من يتطوعون للوقوف إلى جانب القوات الموالية لروسيا في أوكرانيا.

ولكنني أعتقد أن ما يفعله السيد خوجة في استخدام هذه الجلسة لمجلس الأمن لألقاء المحاضرات على الآخرين، بما في ذلك صربيا، مثال كلاسيكي لإساءة استعمال تلك الميزة. فنحن اليوم نناقش كوسوفو وحالة حقوق الإنسان هناك. ونناقش الالتزامات التي قطعتها كوسوفو بموجب اتفاق بروكسل الذي وقعت عليه شخصيا مع هاشم ثاتشي. ماذا عن نصوص الاتفاق بشأن قانون العفو وبشأن إنشاء جماعة البلديات الصربية؟ ماذا يجري بشأن ذلك. إنني أحاول أن أتوصل إلى اتفاق وتفاهم لكي نتمكن من المضي قدما وإحراز التقدم.

وأعتقد أن ممثل فرنسا عبر عن ذلك بأفضل صورة حينما تكلم مع السيد خوجة في بريشتينا، ولكنني أوافق على أن ما قاله ينطبق أيضا على بلغراد. فقد قال إننا لا يمكن أن نواجه مستقبلنا إذا لم نسلط الضوء على ماضينا – ولكن هل نريد أن نواصل العيش في الماضي؟

نحن نريد التوصل إلى حل سياسي مع كوسوفو. هل يعتقد ممثل كوسوفو أننا قد وجدنا الحل بالفعل؟ لقد أعلنت

كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، الأمر الذي تؤيده بعض البلدان الأخرى الآن. دعا رئيس مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو، و لم يبدر مني أي رد، على الرغم من أنني أرى أن ذلك يتعارض تعارضاً شديداً مع القانون الدولي. بالأمس، ناقش أعضاء المجلس مسألة إعلان الاستقلال في أجزاء أخرى من العالم بدون موافقة البلد الذي يتعرض للتقسيم. بيد أننا تكلمنا اليوم عن أن صربيا قد دفعت بالفعل الكثير بسبب أخطائها. هل نظل نعيش في الماضي، أو هل يريد ممثل كوسوفو المضي إلى الأمام؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فأنا لا أرى داعياً لهذه المناقشة.

أعتقد أن ممثل كوسوفو وشخصي لن نحل مشاكل العالم. لن نحل الأزمة في سوريا، أو أوكرانيا، أو العراق. ومع ذلك، فلنحل أزمتنا. وأنصح ممثل كوسوفو بأن يكرس نفسه لهذا المسعى.

لم أمارس أبداً حق الرد في الماضي. لم أمارس حق الرد إلا الآن بعد أن مارسه ممثل كوسوفو. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نتوخى الحذر إزاء ما نقوله في هذه القاعة. لم أرد أن أهين أي عضو من أعضاء مجلس الأمن. بل أردت أن أكون لطيفاً ومهذباً مع زملائي الذين شاركت معهم في عملية التفاوض في بروكسل. لقد عقدت عدة اجتماعات مع رئيس الوزراء ثاتشي. ووقعنا معاً على اتفاق بروكسل. وكنا بالأمس في برلين، حيث ناقشنا المستقبل مع أنجيلا ميركل ومع ممثلي جميع بلدان غرب البلقان. ومع ذلك، إن كان مستقبلنا لن يتحدد إلا من خلال ما حدث في الماضي، فلا طائل من المحادثات بشأن المستقبل.

نحن نحترم كل شيء قاله السيد خوجة. وأعتقد أن ما يحاول القيام به هو مجرد إثارة النقاش حول أمور لا صلة لها في واقع الأمر بالعلاقات فيما بيننا. لا أريد أن أضفي على نفسي الكثير من الأهمية التاريخية بالقول إن قراري ضروري لحل الأزمات الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتقد أن تعليقات السيد خوجة محاولة منه لصرف النقاش بعيداً عن المواضيع التي نناقشها اليوم.

فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في شبه جزيرة القرم، أود أن أشير إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من الناخبين في شبه جزيرة القرم شاركوا في الاستفتاء الذي جرى هناك، على العكس مما جرى في انتخابات كوسوفو، التي قال بعض أعضاء المجلس عنها إنها حظيت بمستوىً رفيع من المشاركة، مع أن نسبة من شاركوا فيها كانت ٤١ في المائة فقط. وأسفر الاستفتاء في شبه جزيرة القرم عن تصويت أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين مؤيدين للاستقلال. وعندئذ فقط، صدر القرار بضم القرم بوصفها جزءا من الاتحاد الروسي.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي لم ترق للسيد خوجة فيما يتعلق بحقيقة أن التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/558) لا يذكر مشاركة أي من أهل كوسوفو في الصراع في سوريا والعراق، وحقيقة أن كوسوفو اعتمدت تشريعات تحظر أي نشاط من هذا القبيل، من المهم أن نوجه الانتباه إلى أن الأمين العام في تقريره السابق (S/2014/305) ذكر على وجه التحديد هذه المسائل؛ واليوم، على الرغم من أن التقرير قد نشر في الواقع متأخراً أسبوعين، فإن تلك الحقائق لم ترد فيه على النحو الواجب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين.

وقبل أن أرفع الجلسة، وبما أن هذه أخر جلسة مقررة لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أود أن أعرب عن خالص تقديري في المقام الأول للأمانة العامة. عندما يجلس المرء على كرسي الرئاسة، فإنه يدرك إلى أي مدى تعمل الأمانة العامة بهدوء وراء الكواليس، وأنا من جانبي أقدر ذلك تقديراً كبيراً.

كما أود أن أعرب عن تقديري، وكذلك تقدير وفد بلدي، للمترجمين الشفويين الذين يعملون بجد بالغ، ولكنهم واجهوا ظروفاً صعبة بوجه خاص هذا الشهر لأننا قمنا بإنفاذ قاعدة الدقائق الخمس. وكان نتيجة ذلك أن بعض الوفود، بدلا من اختصار بياناتهم، عمدوا إلى قراءتها بسرعة أكبر.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء المجلس. لقد كان هذا الشهر مزدحماً للغاية. فقد عرضت على المجلس ستة قرارات في شهر آب/أغسطس، وكانت هناك خمس جلسات غير مقررة. وتناولنا بعض المسائل المثيرة جداً للجدل، بما في ذلك بعض المسائل المواضيعية، التي تطلبت التوصل إلى حلول توفيقية حقيقية. ولذلك، فإنني أريد أن أشكر جميع أعضاء المجلس والأفرقة التابعة لهم على ما أبدوه من روح التوفيق والدينامية، الأمر الذي تسنى لنا بفضله الفراغ من الأعمال الكثيرة المعروضة علينا.

وأود أيضا أن أتمنى لوفد الولايات المتحدة حظا سعيدا جدا في شهر أيلول/سبتمبر. وآمل ألا يحمل أعضاء المجلس كلامي محمل الخطأ، ولكنني آمل ألا أراهم خلال عطلة نهاية الأسبوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.